شفاء العليل
في بيان اختلاف دلالة ألفاظ التعديل
عند بعض أئمة الجرح والتعديل

د. سعاد بنت جعفر حمــادي
أستاذ الحديث وعلوم السنة المساعد - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

خلاصة البحث

يعني هذا البحث بإماطة اللثام عن بعض ألفاظ التعديل التي أطلقها بعض النقاد في القرنين الثاني والثالث، وخالفوا في دلالتها جمهور المحدثين، فكانت بمنزلة اصطلاح خاص بهم، وتكمن أهمية البحث في أن تحديد مراد النقاد من تلك الألفاظ أمر غاية في الأهمية، إذ إنه من دونه يقع الخلل في الحكم على الراوي، وبالتالي: الحكم على الحديث. ويتكون من تمهيد وفيه: دوافع البحث، وحدوده، ومشكلته، والفائدة المرجوة منه، والدراسات السابقة في الموضوع نفسه وسبقه في هذا المجال، ومنهجه، وخطة البحث إجمالا.

أما المطلب الأول فقد احتوى على مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وتطورها، وأما المطالب الستة الباقية فإنها تضمنت ستة ألفاظ من ألفاظ التعديل هي "الحجة" و"الثقة" و"لا بأس به"، و"صدوق" و"شيخ" و"صالح الحديث"، في حين خصصت الخاتمة للنتائج والتوصيات، وبها انتهى البحث.

ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث أن الأصل في هذه الألفاظ إذا أطلقت على راو من قبل ناقد عارف فإنها تدل على معناها العام عند الجمهور، وإن أريد به معنى مخصوص بين. وقد انتشر هذا اللون في تعديل الرواة في بداية القرن الثاني وقوي واشتد في القرن الثالث وضعف في القرن الرابع. وكان الأئمة

الكبار دون غيرهم أكثر استخداماً لهذا الأسلوب، وأكثر من استخدمه من هؤلاء الأئمة وصف بالتشدد.

وقد تباينت استعمالات النقاد لبعض ألفاظ التعديل، ومن الأهمية بمكان التنبه إلى القرينة التي تصرف معنى العبارة الخاصة عن معناها عند الجمهور، كما أن بعض الألفاظ يحتاج إلى استقراء تام من أجل وضع قاعدة مضطرة.

التمهيد

أطلق الأئمة النقاد في تعديل بعض الرواة وتجريحهم ألفاظا، كان الطابع العام لها هو الاختصار الشديد، وحسن التوظيف، ودقة الصياغة، وقوة الدلالة بالنظر إلى المضمون اللغوي لهذه العبارات والألفاظ في الغالب، إلا أنها لم تكن منظمة ولا محددة؛ إلى أن توثقت عرى علم الجرح والتعديل واستقامت دعائمه، ورسخت قواعده، فبينوا مرادهم في كثير من الألفاظ واستعمالها، وقد يكون إطلاقها على الرواة عند النقاد مُطرداً من جهة الدلالة، فتكون بمنزلة اصطلاح يكثر استخدامه وقد لا تكون، فيكون مدلولها خاصاً بناقد من جهة استعماله، وما يكثر تداوله عند النقاد من ذلك بلفظه ودلالته هو ما يمكن أن يطلق عليه "ألفاظ الجرح والتعديل" لإطباق العلماء على معناه وحكمه في الغالب. وأما ما تفرد بعضهم باستخدامه فلا يصدق عليه ما ذكرت. إذ إن بعض النقاد أطلقوا ألفاظا خالفوا في دلالتها جمهور المحدثين، فتكون عندئذ بمنزلة اصطلاح خاص به، فإذا قالوا مثلاً: فلان "لا بأس به" فهو عند جميع الأئمة بمراد واحد، إلا أن عند بعضهم يطلقونها على من هو "ثقة" عندهم[1]. قال الباجي في "التعديل والتجريح": "اعلم أنه قد يقول المعدل: فلان "ثقة" ولا يريد به

(١) علوم الحديث (ص/٢٣٨).

أنه ممن يُحتج بحديثه، ويقول: "فلان لا بأس به" ويريد أنه يُحتج بحديثه؛ وإنما يكون ذلك على حسب ما هو- أي الناقد - فيه، ووجهِ السؤال له"[٢].

ولعل السبب في لجوء بعض النقاد إلى هذا الأسلوب، أن الناقد إذا بدأ في طلب الحديث ولم يشتهر بعد فإنه في الغالب يطلق ألفاظ الجرح والتعديل كما هو متعارف عليها عند الأئمة، فإذا رسخت قدمه في هذا الشأن واشتهر أمره، فإنه يصطلح لنفسه اصطلاحات خاصة، ومن هنا لم ينكروا على المجتهد إذا اصطلح لنفسه اصطلاحاً خالف فيه غيره، طالما أنه بين شرطه فيه ولا مشاحة في الاصطلاح[٣].

ومما ينبغي التنبيه إليه أن دراسة مصطلحات كل إمام على حدة تكفي لمعرفة مراده من ألفاظه النقدية في المصطلحات المشكلة التي لا يعلم مراد هذا الإمام منها، هل يريد بها توثيق الراوي أم تجريحه؟ قال الذهبي: "نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، وأهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[٤]. وقال ابن كثير منوهاً إلى صعوبة هذه المسألة: "ثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها"[٥].

دوافع البحث:

انطلاقاً من كلام الذهبي وابن كثير ومن بعدهما، كان هذا البحث الذي التزمت فيه بالكشف عن مدلول بعض عبارات التعديل الخاصة عند بعض الأئمة النقاد في القرنين الثاني والثالث، مسترشدةً بتفسير الأئمة من خلال تتبعهم

(٢) التعديل والتجريح (١/٢٨٣- ٢٨٨).

(٣) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (ص/٢٨٤- ٢٨٥).

(٤) الموقظة (٨٢).

(٥) فتح المغيث (١/١٦٢).

لكلام الناقد في الرواة، واختلاف الرواية عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره[٦]، أو من خلال إطلاقاتهم التي قد يفصحون عن مرادهم منها تلميحاً، أو لوجود قرائن قد تدل على ذلك المفهوم، أو بتفسير تلامذتهم قال ابن كثير: "والوقوف على عبارات القوم لفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك"[٧].

حدود البحث:

ألفاظ التعديل الستة: حجة، ثقة، لا بأس به، صدوق، شيخ، صالح الحديث في القرنين الثاني والثالث. ويرجع السبب في تحديد نطاق البحث إلى هذه الألفاظ الستة، ولم أتطرق إلى ألفاظ الجرح الأخرى التي وقفت عليها مثل "وسط"، "معروف"، "مشهور"، وغيرها. لسببين. الأول: أن تلك الألفاظ الستة تحقق الفائدة المرجوة من البحث. والثاني أن ذكر جميع الألفاظ على سبيل الاستقصاء من شأنه أن يزيد عدد صفحات البحث مما يحول دون نشره. أما السبب في تقييد النطاق الزمني بالقرنين الثاني والثالث فإنه يرجع إلى أن هذا اللون في تعديل الرواة انتشر في بداية القرن الثاني، وقوي واشتد في القرن الثالث وضعف في القرن الرابع.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث الرئيسة في مسألتين:

الأولى: تحديد مدلول العبارة التي استعملها بعض الأئمة، وخالفوا بها ما تواتر استخدام النقاد لها لفظاً ودلالة.

الثانية: تنوع استعمال الإمام الواحد للعبارة الواحدة بأكثر من معنى خالف فيها الاصطلاح العام. فعلى سبيل المثال عبارة "لا بأس به" عند يحيى بن سعيد

(٦) التنكيل (١/٧١- ٧٥).

(٧) الباعث الحثيث (ص/١٠٦ - ١٠٧).

وابن عدي بمنزلة قولهم في الراوي "صدوق"، فيكتب حديثه وينظر فيه، ويحتج به بعد اندفاع شبهة الوهم والخطأ، لكون الوصف بها حينئذ قاصراً عن وصف أهل الضبط والإتقان، ويطلقها يحيى بن سعيد أحيانا في حق من لا يحتج به ولا يَعتمد عليه. كما يستعملها أبو حاتم وابن عدي بمنزلة من يعتبر به ولا يبلغ حديثه الاحتجاج، أما الدارقطني فيستعملها للدلالة على قلة حديث الراوي. وعبارة "صالح الحديث" استعملها أبو حاتم بأكثر من معنى، فقد استعملها تارة "فيمن يعتبر بحديثه"، وثانية "فيمن يكتب حديثه للاعتبار" وثالثة "فيمن هو دون درجة من يحتج به".

الفائدة المرجوة من هذا البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الفوائد أبرزها:

أولاً: تمكين الباحثين من التعرف على لون جديد من ألوان التعديل.

ثانياً: معرفة ألفاظ التعديل التي خالف بها بعض النقاد في دلالتها جمهور المحدثين.

ثالثاً: جمع العبارات الخاصة التي صدرت من أشهر أئمة النقد المشهورين وخصوصا في القرنيين الثاني والثالث، من خلال استقراء أشهر كتب السؤالات والرجال وعلوم الحديث.

رابعاً: الكشف عن مراد الإمام الناقد من تلك الألفاظ.

الدراسات السابقة:

لم يفرد هذا البحث بأي دراسة سابقة، إنما نصوصه مبثوثة ومنثورة في كتب الحديث وعلومه والسؤالات وكتب الرجال. إلا أن بعض العلماء قام بمحاولة لدراسة هذه المصطلحات، لعل أبرزها ما قام به الشيخ عبد الحي اللكنوي في كتابه الماتع "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" قدم فيه عصارة هذا الموضوع التي استخلصها من كتب الحديث وعلومه وكتب الرجال

والطبقات وكتب أصول الفقه وغيرها، وكان عمله كالخطوط العريضة. بالإضافة إلى كتاب "قواعد في علوم الحديث" للتهانوي، وهوامشه بقلم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

ومع كل تلك الجهود التي بذلت في سبيل الكشف عن مصطلحات الأئمة، فإن المجال ما زال فيه متسع لجمع ألفاظ الأئمة النقاد الخاصة بالجرح، وبيان مقاصدهم في اللفظ الواحد على صعيد واحد.

منهج البحث:

من المعلوم أنه لابد لكل بحث من منهج يسير عليه الباحث في معالجة موضوع بحثه ليسجل في نهايته ما انتهى إليه من نتائج وتوصيات، وقد سرت في هذا البحث على منهج محدد حاولت قدر استطاعتي عدم الخروج عنه، وتتلخص معالم هذا المنهج في الآتي:

١. استخرجت الألفاظ الخاصة التي تفيد تعديلا، سواء التي وردت في أشهر كتب الحديث وعلومه، أو السؤالات، أو كتب الرجال، لأنها حوت مصطلحات أئمة الفن ومراتبها.
٢. رتبت الألفاظ على المراتب.
٣. عزوت نصوص النقاد إلى مصادرها الأصلية، فإن لم أجد عزوتها إلى أول مصدر ناقل لها بعده.
٤. قمت بترتيب المصادر والمراجع في التراجم وفي التعديل ترتيباً زمنياً تنازلياً، فذكرت الأقدم وفاة حتى المتأخر.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى تمهيد وثمانية مطالب وخاتمة.

وبعد... فهذا جهد المقل، وقد بذلت جهدي وطاقتي ما وسعني الجهد والوقت وعلى رغم ما بذلت من جهد وما أفرغت من وسع محاولا بذلك أن يصل هذا

العمـل إلى أحـسن صـورة، وأفـضل هيئاتـه، إلا أنـه يبقـى جهـداً بـشرياً عرضـة للـصواب والخطـأ، فمـا كـان في هـذا البحـث مـن صـواب فهـو بتوفيـق اللّه وتسديده، ومـا كـان فيـه مـن خطـأ فهـو مـني، واللّه ورسـوله منـه بريئـان، واللّه أسأل أن يعفو عني وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم، وأن يرحم العلماء العاملين، وأن يوفقني بالانضمام إلى ركب خدام سنة سيد المرسلين وإلى خدمة دينه وشرعه القويم، والحمد للّه رب العالمين.

المطلب الأول: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وتطورها

اصطلح نقاد الحديث على استعمال ألفاظ يعبرون بها عن وصف الرواة على تبـاين أحـوالهم في القـوة والـضعف والثقـة والريبـة، ولقـد تفاوتـت أحكـامهم على الرواة من ناحية الجرح والتعديل تبعاً لاختلافهم.

وقـد حـاول العلمـاء تقـسيمها إلى درجـات، فبعـضهم جعلـها أربعـة، وبعـضهم خمسة، وبعضهم ستة، وهـي أمـور تقريبيـة لا تغـني عـن البحـث والتأمـل فيهـا وفي مخارجها ومناسباتها، ولكنها تنير الطريق.

وكـان أول مـن قـسم مراتـب ألفـاظ الجـرح والتعـديل، وبـيّن أحكـامها بدقـة وإتقان، ابن أبـي حـاتم في مقدمـة كتابـه "الجـرح والتعـديل". فقـسم مراتـب ألفـاظ التعديل إلى أربع مراتب متدرجة من الأقوى إلى الأقل: الأولى: إذا قيل للواحد: إنه "ثقـة"، أو"مـتقن" أو"ثبـت" فهـو ممـن يحـتج بحديثـه. الثانيـة: وإذا قيـل لـه: إنـه "صـدوق"، أو"محلـه الـصدق" أو"لا بـأس بـه" فهـو ممـن يكتـب حديثـه وينظـر فيـه وهي المنزلة الثانية. الثالثة: إذا قيل "شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية. الرابعة: وإذا قالوا: "صالح الحديث" فإنه يكتب حديثه للاعتبار.[٨]

---

(٨) مقدمة الجرح والتعديل (٢/٣٧).

وقد ارتضى الخطيب، تقسيم ابن أبي حاتم للمراتب، وذكرها في كتابه "الكفاية" على سبيل الاعتماد، واكتفى من كلامه بذكر أعلى العبارات في التعديل، وأدونها في الجرح عنده، قال: "فأما أقسام العبارات بالأخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط"[٩].

ولقد تابع ابن أبي حاتم الرازي على هذا التقسيم ابن الصلاح والنووي فوافقوه، وزاد ابن الصلاح ألفاظاً أخرى على ما ذكره ابن أبي حاتم، وذلك على النحو الآتي: أولا: ما نص على دخوله في المرتبة الأولى من مراتب التعديل: قال: كذا إذا قيل: "ثبت أو حجة". وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط[١٠]. ثانيا: ما ذكره من الألفاظ دون تصنيف.

لكن العراقي صنفها في كتابه: "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح" وزاد على ألفاظ من المرتبة الرابعة: "فلان روى عنه الناس"، "فلان وسط"، "فلان مقارب الحديث"، "فلان ما أعلم به بأساً".

أما الذهبي فإنه "فأعلى العبارات في الرواة المقبولين": "ثبت حجة"، و"ثبت حافظ"، و"ثقة متقن"، "ثقة ثقة". ثم "ثقة". ثم "صدوق"، و"لا بأس به" و"ليس به بأس". ثم "محله الصدق"، و"جيد الحديث" و"صالح الحديث" و"شيخ وسط"، و"شيخ حسن الحديث"، و"صدوق إن شاء الله"، و"صويلح"، "ونحو ذلك". فزاد الذهبي رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم، وجعل الثالثة والرابعة مرتبة واحدة.

وجاء العراقي فتابع الذهبي في تقسيمه، وأدخل عليه تفصيلاً وإيضاحاً كلمة: المرتبة الأولى، المرتبة الثانية، بدلاً من كلمة ثم، وتوسع في ذكر ألفاظ

---

(٩) الكفاية (ص/٢٢).

(١٠) علوم الحديث (ص/١٢٢).

كـل مرتبـة، وأبـان حكـم المراتـب وأوضـحه[11]. فممـا زاده العراقـي في المرتبـة الأولى من التعديل قولهم: "ثقة ثبت"[12]. وفي الثالثة قولهم: "مأمون"، "خيار"[13]. وفي المرتبـة الرابعـة قـولهم: "رووا عنـه"، "إلى الـصدق مـا هـو"، "شـيخ"، "مقـارب الحديث"، "أرجو أنه لا بأس به"، "ما أعلم به بأساً"[14].

ثم جاء ابن حجر فزاد في نخبته مرتبة في التعديل أعلى من المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي، وهي ما عبر فيها بأفعل التفضيل، كأوثق الناس، فصارت مراتـب التعـديل خمـساً، وزاد عليهـا في كتابيـه "تهـذيب التهـذيب"، و"تقريـب التهذيب" رتبة أخرى، اعتبرها أعلى أيضاً وهي رتبة الصحابة لشرفهم، فصارت مراتـب التعـديل سـتاً[15]. الأولى: الـصحابة. الثانيـة: مـن أكـد مدحـه: إمـا بأفعـل التفضيل كـ "أوثق النـاس"، أو بتكريـر الـصفة لفظـاً: كـ "ثقـة ثقـة"، أو معنـى كـ"ثقة حافظ". الثالثة: من أفرد بصفة: كـ "ثقة"، أو "متقن"، أو"ثبت"، أو"عدل". الرابعة: مـن قـصر عـن درجـة الثالثـة قلـيلاً: "صـدوق"، أو"لا بـأس بـه"، أو"لـيس بـه بـأس". الخامـسة: مـن قـصر عـن درجـة الرابعـة قلـيلاً: "صـدوق سـيىء الحفظ"، "صدوق يهم"، أو"له أوهام"، أو"يخطئ"، أو "تغير بآخرة". ويلتحـق بـذلك: من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم. الـسادسة: مـن لـيس لـه مـن الحـديث إلا القليـل، ولم يثبـت فيـه مـا يـترك حديثـه مـن أجلـه، "مقبول" حيث يتابع وإلا "فلين الحديث".

ثـم جـاء بعـده الـسخاوي، فتبـع ابـن حجـر في جعـل كـل مـن مراتـب الجـرح والتعديل ستاً وفي زيادة بعض الألفاظ، ولكنه زاد مرتبة في التعديل، حيث جعل

---

(١١) منهج النقد (ص/١٠٨).

(١٢) شرح التبصرة والتذكرة (٣/٢).

(١٣) شرح التبصرة والتذكرة (٤/٢).

(١٤) شرح التبصرة والتذكرة (٥/٢).

(١٥) منهج النقد (ص/١٠٨).

المرتبة الثانية قولهم "فلان لا يسأل عن مثله" ونحو ذلك، كما أنه جمع بين مرتبة "شيخ" ومرتبة "صالح الحديث" في مرتبة واحدة وهي المرتبة السادسة عنده. وجاءت مراتب التعديل على النحو الآتي: ما أتى بصيغة أفعل التفضيل: "أوثق الخلق"، "أثبت الناس"، "أصدق من أدركت من البشر"، ويلحق بها: "إليه المنتهى في التثبت"، ويحتمل أن يلحق به: "لا أعرف له نظيراً في الدنيا". الثانية "لا يسأل عن مثله". الثالثة: "ثقة ثبت"، "ثبت حجة"، "ثقة ثقة". الرابعة: "ثقة"، "ثبت"، كأنه "مصحف"، "متقن"، "حجة"، وكذا إذا قيل لعدل: "حافظ"، "ضابط". الخامسة: "ليس به بأس"، "لا بأس به"، "صدوق"، "مأمون"، "خيار". السادسة: "محله الصدوق"، "رووا عنه"، "روى الناس عنه"، "يُروى عنه"، "إلى الصدق ما هو"، "شيخ وسط"، "وسط"، "شيخ"، "مقارب الحديث"، "صالح الحديث"، "يعتبر به"، "يكتب حديثه"، "جيد الحديث"، "حسن الحديث"، "ما أقرب حديثه"، "صويلح"، "صدوق إن شاء الله"، "أرجو بأن ليس به بأس عراه"[(١٦)].

وقد قسم الأستاذان الدكتور/ نور الدين عتر[(١٧)] والدكتور/ محمود طحان[(١٨)] وهما من المعاصرين المراتب تقسيماً جديداً ذكرا فيه ما ينطبق من ألفاظ الجرح والتعديل في كل رتبة، بدءاً من أعلى مراتب التعديل إلى أسوأ مراتب الجرح، ولكنها لم تخرج عما سبق من مراتب العلماء كابن حجر والسخاوي[(١٩)].

---

(١٦) فتح المغيث (١/٣٩١ - ٣٩٤).

(١٧) منهج النقد (ص/١٠٩- ١١٣).

(١٨) أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص/١٤٤).

(١٩) خمسون لفظا غير متداولة من ألفاظ الجرح والتعديل من كتاب تهذيب الكمال (ص/١٤٤).

المطلب الثاني: عبارة حجة

حجة: من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح، والثانية عند الذهبي والعراقي، والثالثة عند ابن حجر والسيوطي، والرابعة عند السخاوي. والحجة هو من قالوا فيه "فلان حجة" يعني "ثقة" يصحح حديثه ويحتج بحديث من اتصف بهذا اللفظ. قال الخطيب: أرفع العبارات أن يقال: "حجة" أو"ثقة"[٢٠]. وللأئمة في إطلاق وصف "حجة" إرادة معنى خاص، حيث اعتبر بعضهم "الحجة" أعلى في الدلالة على التوثيق من "الثقة"[٢١].

مراد ابن معين من قوله في الراوي "حجة": يعتبر ابن معين "الحجة" أقوى من الـ"الثقة"[٢٢]. فيستعملها في الحافظ الضابط المتقن. وهذا أشيع معانيه، وربما اقتصر عليه الأكثر. قال ابن معين في محمد بن إسحاق: "ثقة وليس بحجة"[٢٣]، وأصل ذلك أنه سئل عنه وعن موسى بن عبيدة الربذي: أيهما أحب إليك؟، فقال هذا القول. فابن معين يرى أن ابن إسحاق أمثل وأوثق من موسى بن عبيدة الربذي، وإن لم يكن ضابطاً متقناً كمالك وعبيد الله بن عمر في المدنيين.

قال أبو زرعة الدمشقي: قلت ليحيى بن معين، وذكرت له الحجة، فقلت له: محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: "كان ثقة، إنما الحجة عبيدالله بن عمر، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وسعيد بن عبدالعزيز"[٢٤]. وقال أبو زرعة الدمشقي: فقلت ليحيى بن معين، فلو قال رجل: إن محمد بن إسحاق كان حجة، كان

---

(٢٠) الكفاية (ص /٢٢).

(٢١) تذكرة الحفاظ (٩٧٩/٣)، فتح المغيث (١١٢/٢)، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب (ص/٤١).

(٢٢) فتح المغيث (٣٦٥/١).

(٢٣) تاريخ ابن معين (٢٢٥/٣)، تاريخ بغداد(٢٣١/١- ٢٣٢).

(٢٤) تاريخ أبي زرعة (٤٦٠/١ - ٤٦١)، تاريخ بغداد (٢٣٢/١)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٤٣٢/٣).

مصيبا؟ قال: لا، ولكنه كان ثقة".[٢٥] قال المنذري في"رسالته في "الجرح والتعديل" التي شرح فيها بعض اصطلاحات المحدثين: "وقول يحيى بن معين في محمد بن إسحاق "ثقة وليس بحجة" يُشبه أن يكون هذا رأيه في أن "الثقة" دون "الحجة" "[٢٦].

مراد عثمان بن أبي شيبة من قوله في الراوي "حجة ": يعتبر عثمان بن أبي شيبة الـ "الحجة" أقوى من الـ"ثقة"، فيقصد بالحجة العالم الذي يُرجع إليه عند الاختلاف ويؤخذ وهذا من ألطف المعاني وأخفاها. قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد اللّه بن يونس: "ثقة وليس بحجة".[٢٧]

مراد أحمد بن حنبل من قوله في الراوي "حجة": استخدم أحمد عبارة "الحجة" وأراد بها العالم الذي يكون حكماً على غيره فيما يرويه، ينازع الرواة إلى روايته، ولا ينازع هو إلى غيره، لكونه قد تجاوز في الحفظ والإتقان أن يكون محكوماً عليه[٢٨]. سئل أحمد بن حنبل عن عقيل بن خالد ويونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة من أصحاب الزهري فقال: "ما فيهم إلا ثقة" قال المروذي: وجعل يقول: "تدري من الثقة؟ إنما الثقة يحيى القطان، تدري من الحجة؟ شعبة وسفيان حجة، ومالك حجة"، قلت: ويحيى؟ قال: يحيى وعبد الرحمن، وأبو نعيم الحجة الثبت، كان أبو نعيم ثبتاً"[٢٩]. وشبيه به ما نقله المروذي، قال: قلت - يعني لأحمد بن حنبل- : عبدالوهاب - يعني ابن عطاء - ثقة؟ قال: "تدري من

---

(٢٥) تاريخ أبي زرعة (٤٦٢/١)، تهذيب الكمال (٤٢٤/٢٤).

(٢٦) الجرح والتعديل (ص/٣١).

(٢٧) تاريخ أسماء الثقات (٩٧)، فتح المغيث (٣٦٥/١).

(٢٨) تحرير علوم الحديث (٥٦٩/١)، معجم المصطلحات الحديثية (ص/٣٠٠).

(٢٩) موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل (٩ /٢٤١).

الثقـة؟ الثقـة يحيـى القطـان[٣٠]. وقـال المـروذي: وسـئل أبـو عبـد الله، عـن شـعيب. فقال: ما فيهم إلا ثقة، وجعل يقول: تدري من الثقة؟ إنما الثقة يحيى القطان.[٣١]

مراد أبي داود من قوله في الراوي"حجة ": سـأل الآجـري أبـا داود عـن سـليمان بـن شـرحبيل فقال: "ثقة يخطئ كما يخطئ النـاس"، قـال الآجـري: "قلـت: هـو حجـة؟ فقال: الحجة أحمد بن حنبل"[٣٢]. قال الزركشي[٣٣] والسخاوي[٣٤]: وكلام أبي داود يقتضي أن "الحجة" أقوى من "الثقة".

وبهذا يتضح معنى قول الذهبي في تذكرة الحفاظ: "الحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أن الحجة فوق الثقة"[٣٥].

المطلب الثالث: عبارة ثقة

الثقـة: تعـني لفظـة "الثقـة" عنـد جمهـور المحـدثين العـدل الـضابط التـام الـضبط، وهـي من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح والنـووي، ومـن الثانيـة عنـد الـذهبي والعراقـي، ومـن الثالثـة عنـد ابـن حجـر والـسيوطي، ومـن الرابعـة عنـد السخاوي. ويـصفون حـديث مـن يوصـف بهـا بأنـه حـديث صـحيح، يكتـب حديثـه ويحـتج بـه في الانفـراد والاجتمـاع[٣٦]. قـال أبـو زرعـة الـرازي في حـصين بـن عبـد الـرحمن السلمي: "ثقةٌ"، فقال ابن أبي حاتم: يحـتج بحديثـه؟ قـال: "إي، والله"[٣٧]. قال الذهبي: "اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب، هو الذي يطلق عليه أنه ثقـة،

---

(٣٠) العلل ومعرفة الرجال(٤٨).

(٣١) موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل (٣ /٣٥٣).

(٣٢) فتح المغيث (٣٦٥/١).

(٣٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٤٣٢/٣).

(٣٤) فتح المغيث (١١٢/٢- ١١٣).

(٣٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٩).

(٣٦) تحرير علوم الحديث (٥٧٠/٢).

(٣٧) الجرح والتعديل (١٩٣/٣).

وهو جمهور رجال "الصحيحين" فتابعيهم، إذا انفرد بالمتن خرج حديثه ذلك في "الصحاح"[(٣٨)].

والحاصل أن عبارة "ثقة" معناها المعروف التوثيق التام، وقد تصرف عن هذا المعنى ولكن لا تصرف عنه إلا بدليل. إلا أن من النقاد من لا يقتصر في استعماله لهذه العبارة على العدول الضابطين، بل يستعملها أيضاً في وصف "الصدوق" عند الجمهور، وهو العدل الضابط الذي خف ضبطه، أي راوي الحديث الحسن عند المتأخرين؛ بل كان جماعة من المتقدمين ربما يطلقون عبارة "ثقة" لا يريدون بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب، يدل على ذلك أمور منها أن جماعة يجمعون بينها وبين عبارات التضعيف في سياق واحد.

قال المعلمي في أول كتابه "الاستبصار في نقد الأخبار": فإن منهم من لا يطلق "ثقة" إلا على: من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط. ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط وإن لم يكن في الدرجة العليا. ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطاً. ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد تُوبع عليه. ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد. ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو. ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة. إلى غير ذلك[(٣٩)].

ويتجلى هذا بصورة واضحة إذا وردت لفظة "ثقة" مركبة، فيمكن أن يجامع اللين اليسير الذي لا يضعف به الراوي، وإنما قد ينزل بحديثه إلى مرتبة الحسن، كقول علي بن المديني في أيمن بن نابل"كان ثقة، وليس بالقوي"[(٤٠)]. وقول

(٣٨) الموقظة (ص/٧٧).

(٣٩) مقدمة"الاستبصار في نقد الأخبار" قالها عقب قوله ".. أما بعد فهذه - إن شاء الله تعالى رسالة في معرفة الحديث، أتوخّى فيها تحرير المطالب، وتقرير الأدلة، وأتتبع مذاهب أئمة الجرح والتعديل فيها ليتحرر بذلك ما تعطيه كلماتهم في الرواة".

(٤٠) سؤالات ابن أبي شيبة (١٩٥).

يعقوب بن سفيان في الأجلح بن عبد الله الكندي: "ثقة، في حديثه لين"[41]. وفي فراس بن يحيى: "في حديثه لين، وهو ثقة"[42].

كما أنه قد يجامع الضعف الذي يبقي الراوي في إطار من يعتبر بحديثه، مثل قول يعقوب بن شيبة في علي بن زيد بن جدعان: "ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو"[43].

وقد أطلق أحمد بن علي البادي عبارة "الثقة" في الراوي صحيح السماع من مشايخه، وإن لم يكن يدري ما الحديث، قال في مخلد بن جعفر الفارسي "كان ثقة صحيح السماع غير أنه لم يكن يعرف شيئا من الحديث"[44]. قال الذهبي في ترجمة ابن خلاد النصيبي بعد أن نقل قول الخطيب: "كان لا يعرف شيئا من العلم غير أن سماعه صحيح، وقال أبو نعيم: كان ثقة وكذا وثقه أبو الفتح بن أبي الفوارس وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئا"، قال الذهبي: "فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن عدل وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه المتقن لما حمله، الضابط لما نقله، وله فهم ومعرفة بالفن فتوسع المتأخرون... ومات ابن خلاد (٣٥٩هـ)" [45]. فالظاهر أنهم يطلقون هذا اللفظ في العصور المتقدمة أحيانا ويقصدون به العدالة في الدين، والظاهر أن هذا الأمر لم يكن منتشرا في المتقدمين بخلاف المتأخرين، والحد الفارق بين المتقدمين والمتأخرين هو سنة (٣٠٠هـ). كذا استعمل ابن نقطة(٦٢٩هـ) هذه العبارة، كما أستعملها أحمد البادي، فقال في

---

(٤١) المعرفة والتاريخ (١٠٤/٣).

(٤٢) المعرفة والتاريخ (٩٢/٣).

(٤٣) تهذيب الكمال (٤٣٨/٢٠).

(٤٤) سير أعلام النبلاء (٢٥٤/١٦).

(٤٥) سير أعلام النبلاء (٧٠/١٦).

عبدالوهاب بن العيبي: "هو ثقة لكن أخرج أحاديث مما قرب سنده ولا يعرف الرجال، وربما أسقط من الإسناد رجلين أو أكثر وهو لا يدري"[(٤٦)].

مراد عبد الرحمن بن مهدي من قوله في الراوي "الثقة": لعبد الرحمن بن مهدي استعمال خاص لعبارة "الثقة". قال ابن الصلاح: "ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدّث فقال: "حدثنا أبو خلدة. فقيل له: "أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خياراً، الثقة شعبة وسفيان"[(٤٧)] فوصف ابن مهدي أبا خلدة بما يقتضي القبول ثم ذكر أن هذه العبارة "ثقة" يقال لمثل شعبة وسفيان[(٤٨)]، وكأن عبد الرحمن بن مهدي يطلق كلمة "الثقة" لمن هو أعلى مرتبة من "لا بأس به" ويفرق بين الرجلين في التعبير.

ومن المعلوم عند أهل الحديث أن شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري من الطبقة العليا من الرواة وممن تجاوزوا القنطرة، فأفاد وصف ابن مهدي لهما بالثقة بأن هذا الوصف لا يليق إلا بهما، أو ممن هو بمنزلتهما، وأبو خلدة هذا هو خالد بن دينار التميمي أجمع أهل العلم على توثيقه[(٤٩)]، إلا أن ابن مهدي أطلق عليه لفظ الصدوق والمأمون والخيار.

والذي يظهر لي أن إطلاق ابن مهدي على أبي خلدة هذه العبارة إنما هو في مقابلة شعبة وسفيان، فإن منزلته لا شك دونهما. ويدل على هذا أن ابن مهدي قد أطلق عبارة "ثقة" على رواة في منزلة أبي خلدة أو دونه كإسماعيل بن أبي خالد البجلي[(٥٠)]، والربيع بن عبد الله بن خطاف البصري[(٥١)]، وهما بلا شك دون

---

(٤٦) ذيل طبقات الحنابلة (٢/٨٨).

(٤٧) التاريخ الكبير(٣/١٤٧)، الجرح والتعديل (٢/٣٧)، علوم الحديث (٣٣٨).

(٤٨) علوم الحديث (ص/١٢٣)، شرح التبصرة والتذكرة (٢/٩).

(٤٩) الجرح والتعديل (٣/٣٢٨)، تهذيب الكمال (٨/٥٨).

(٥٠) الجرح والتعديل (٢/١٧٥).

(٥١) الجرح والتعديل (٣/٤٦٦).

منزلة شعبة وسفيان، وفي هذا دلالة أيضاً على أن ابن مهدي يطلق لفظ "ثقة" على الثقات الضابطين من الأئمة وعلى غيرهم ممن دونهم في المرتبة، وعند مقارنته بينهم يفرد الأئمة بعبارة الثقة ويوصف من دونهم بألفاظ أخرى مثل صدوق، ومأمون وخيار، والله أعلم.

مراد ابن سعد من قوله في الراوي "الثقة": يعد ابن سعد من أكثر من استعمل عبارة "ثقة" بمعنى كلمة "عدل"، فمن أمثلة ذلك: قوله في جعفر بن سليمان الضبعي: "ثقة وبه ضعف"[٥٢]. وقال في نافع بن عمر الجمحي: "ثقة فيه شيء"[٥٣]. وقال في عاصم بن أبي النجود: "ثقة إلا أنه كثير الخطأ في حديثه"[٥٤]. وقال في الإمام الجليل الثقة أبي إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد: "كان ثقة فاضلاً صاحب سنة وغزو كثير الخطأ في حديثه".

والذي يظهر لي من هذه الأمثلة أن ابن سعد يقصر استعماله لعبارة "ثقة" بمعنى "العدل" على المواضع التي يستعمل فيها هذه الكلمة مقترنة بغيرها من عبارات الضعف وألفاظه، الدالة على نقص ضبط الراوي أو سوء حفظه، أما إن استعمل عبارة "ثقة" مجردة أي غير مقترنة بكلمة أخرى، أو قرنها بما لا يعد من ألفاظ التعديل كقوله في موسى بن عبيدة الربذي: "وكان ثقة كثير الحديث وليس بحجة"[٥٥]، فإن المراد بعبارة "ثقة" إذن التوثيق التام[٥٦].

مراد يعقوب بن شيبة من قوله في الراوي "الثقة": كان يعقوب بن شيبة ممن يخرج عن اصطلاح الجمهور في عبارة "ثقة" إذا قرنها بما هو أدنى منها. فقد قال

---

(٥٢) التنكيل (ص/٢٥٩).

(٥٣) ميزان الاعتدال (٢٤١/٤).

(٥٤) التنكيل (ص/٦٥٤).

(٥٥) تتمة الطبقات رقم ٣٩٩).

(٥٦) لسان المحدثين (٢٥/٣).

في محمد بن سابق: "ثقة وليس ممن يوصف بالضبط"(٥٧). وقال في شريك بن عبد الله القاضي: "صدوق ثقة سيئ الحفظ جداً"(٥٨) .وقال في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم "ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجل صالح"(٥٩). وقال في الربيع بن صبيح "صالح صدوق ثقة ضعيف جداً". وقال في سفيان بن حسين: "صدوق ثقة، وفي حديثه ضعف"(٦٠). وقال في عبد السلام بن حرب: "ثقة، في حديثه لِين"(٦١). وقال في محمد بن مسلم بن تدرس: "ثقة، صدوق، وإلى الضعف ما هو"(٦٢). وقال في علي بن زيد بن جدعان: "ثقة، صالح الحديث، وإلى اللين ما هو"(٦٣). وقال في عبد الكريم بن مالك الجزَرِيِّ: "إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ثقة"(٦٤). وقال في الربيع بن صبيح: "رجلٌ صالحٌ، صدوقٌ، ثقةٌ، ضعيفٌ جداً". وروى الخطيب في "تاريخه" عن محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: "حدثنا جدي قال: إسرائيل بن يونس صالح الحديث وفي حديثه لين"؛ زاد الخطيب: "وقال - أي يعقوب- في موضع آخر: إسرائيل ثقة صدوق وليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط"(٦٥).. وانظر تراجم إسحاق بن يحيى بن طلحة، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن أمان في "تاريخ بغداد"(٦٦)، و"التهذيب"(٦٧)، و"الهدي"(٦٨) وترجمة حماد بن سلمة في "شرح العلل"(٦٩).

---

(٥٧) هدي الساري (ص/٦١٢).

(٥٨) تهذيب التهذيب (٢٩٦/٤).

(٥٩) تاريخ بغداد (٢١٧/١٠)، تهذيب الكمال (١٠٦/١٧).

(٦٠) تاريخ بغداد (١٥١/٩).

(٦١) تهذيب التهذيب (٣١٧/٦).

(٦٢) تهذيب الكمال (٤٠٨/٢٦).

(٦٣) تهذيب الكمال (٤٣٨/٢٠).

(٦٤) تاريخ دمشق (٤٦٦/٣٦).

(٦٥) تاريخ بغداد (٢٤/٧).

(٦٦) تاريخ بغداد (١٢٣/١٤- ١٢٤).

(٦٧) تهذيب التهذيب (٢٤٥/١).

وبهذا يُعلم أن توثيق يعقوب بن شيبة لبعض الرواة قد لا يكون دالاً على التوثيق المطلق المصطلح عليه عند جمهور المحدثين، ويتأكد ذلك، أي عدم الدلالة، عندما يقرن يعقوب التوثيق مع عبارات التضعيف. قال عبد الله السعد[70] عند كلامه على توثيق يعقوب بن شيبة لعبدالله بن عمر العمري: "وأما توثيق يعقوب بن شيبة له؛ فجوابه: أنَّ يعقوب لم يوثِّقه توثيقاً مطلقاً؛ بل ليَّنه وأشار إلى ضعفه؛ فقال: "ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب". فذكر أنَّ في حديثه اضطراباً، وأما قوله "ثقة صدوق" فلا يظهر أنه لا يقصد الثقة في الحديث، وإنما يقصد الثقة في نفسه؛ بدليل ما تقدَّم" يعني: من بيان كون العمري ليس ثقة مطلقاً". ولذلك قال عنه في روايةٍ أخرى: "هو رجل صالحٌ، مذكور بالعلم والصلاح، وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب، ويزيد في الأسانيد كثيراً". فبيَّن في هذه الرواية جلالته وفضله وصلاحه وأنَّ في حديثه بعض الضعف، وأنه يزيد في الأسانيد كثيراً، وهذا جرحٌ مفسَّرٌ.

مراد دحيم من قوله في الراوي "الثقة": من قال فيه دحيم ثقة، فالغالب أنه يعني بها أنه عدل معروف بالطلب، قال المعلمي: "توثيق دحيم لا يعارض توهين غيره من أئمة النقد، فإن دحيماً ينظر إلى سيرة الرجل، ولا يمعن النظر في حديثه"[71].

---

(٦٨) هدي الساري (ص/٦٠٣).

(٦٩) شرح علل الترمذي (٢/٧٨١).

(٧٠) ملتقى أهل الحديث" على الشبكة العالمية.

(٧١) ملتقى الفوائد المجموعة (ص/٤٠٢) نقلاً عن بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني لإسلام النجار.

المطلب الرابع: لا بأس به

"لا بأس به"، "لم يكن به بأس": هذه العبارة من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، ومن الثالثة عند الذهبي، والعراقي، ومن الرابعة عند السيوطي، ومن الخامسة عند السخاوي(٧٢).

يستعمل أكثر علماء الحديث من مصطلح "لا بأس به" أو "ليس به بأس" ويريدون أن الراوي الصدوق الذي يكتب حديثه للاعتبار به ولا يحتج به عند الانفراد(٧٣)، كما يفهم ذلك من صنيع ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والذهبي، وابن حجر وغيرهم(٧٤). قال ابن أبي حاتم: "وإذا قيل: إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه."(٧٥) بمعنى أن حديثه حسن، فهي إذا مرتبة تالية لمصطلح ثقة عند جمهور نقاد الحديث(٧٦)، مساوية لعبارة "صدوق".

والذي يظهر لي أن لاستعمال عبارة "لا بأس به" عند النقاد سبع حالات:

الأولى: قد يحتج به ابتداء: فالأصل أن هذه اللفظة إذا أطلقت على راوٍ مِن قِبل ناقد عارف فهي تعديل له في نفسه وحديثه، كقول أبي حاتم الرازي في غوث بن سليمان بن زياد الحضرمي "صحيح الحديث، لا بأس به"(٧٧). وكقول الدارقطني في مبشر بن أبي المليح: "لا بأس به، ويحتج بحديثه"(٧٨).

---

(٧٢) علوم الحديث (ص/١٢١)، ميزان الاعتدال (٤/١).

(٧٣) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرواة (ص/٥٦٣).

(٧٤) انظر: علوم الحديث (ص/١٢٣)، ميزان الاعتدال (٤/١)، تقريب التهذيب (٤/١)، تدريب الراوي (ص/٢٣٠).

(٧٥) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

(٧٦) دراسات في منهج النقد عند المحدثين (ص/٢٥٩)، تقريب النواوي (ص/٢٢٩).

(٧٧) الجرح والتعديل (٥٧/٧) الجرح والتعديل (٣٣٥/٦).

(٧٨) سؤالات البرقاني للدارقطني (٤٨٦).

الثانيـة: وقـد تـكـون بمنزلـة قـولهم في الـراوي: "صـدوق": فيكتـب حديثـه وينظـر فيـه، ويحـتج بـه بعـد انـدفاع شـبهة الـوهم والخطـأ، لكـون الوصـف بهـا حينئـذ قاصراً عن وصف أهل الضبط والإتقان[٧٩]، مثل قول ابن عدي في المغيرة بن زياد الموصلي "عامة ما يرويه مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث مَن ليس به بأس، من الغلط، وهو لا بأس به عندي"[٨٠].

الثالثـة: وقـد يكـون الـراوي الموصـوف بهـا ممـن يعتـبر بـه، ولا يبلـغ حديثـه الاحتجاج[٨١]: كقول ابن عدي في جعفر بن ميمون أبي العوام البصري "ليس بكثير الرواية، وقد حدث عنه الثقات، مثل: سعيد بن أبي عروبة، وجماعة من الثقـات، ولم أر بحديثـه نكـرة، وأرجـو أنـه لا بـأس بـه، ويكتـب حديثـه في الضعفاء"[٨٢].

الرابعة: وقد يكون الراوي الموصوف بها ممن لا يحتج به ولا يَعتمد عليه: كقول يحيى بن سعيد أحيانا في عمر بن الوليد الشني: "ليس هو عندي ممن أعتمد عليه، ولكنه لا بأس به"[٨٣].

الخامسة: وقد تدل على قلة حديث الراوي: خاصة إذا وردت مركبة، قال الدارقطني في ثمامة بن شراحبيل "لا بأس به شيخ مقل"[٨٤]. وقال في الخصيب بن زيد "شيخ لا بأس به وليس له كبير مسند"[٨٥]. وقال في أيوب بن وائل "مقل، صحب حديث، لا بأس به"[٨٦].

(٧٩) تحرير علوم الحديث (٥٧٥/١).

(٨٠) الكامل (٧٦/٨).

(٨١) تحرير علوم الحديث (٥٧٣/١- ٥٧٦).

(٨٢) الكامل (٣٧٠/٢).

(٨٣) الجرح والتعديل (١٣٩/٦)، الضعفاء (٩١٣).

(٨٤) سؤالات البرقاني (٦٥).

(٨٥) سؤالات البرقاني (١٣٥).

(٨٦) سؤالات البرقاني (١٨).

السادسة: وقد تدل على تعديل الراوي في نفسه لا حديثه: قال أحمد بن حنبل في مجاعة بن الزبير: "لم يكن به بأس في نفسه"[(٨٧)].

السابعة: وقد تكون تضعيفا للراوي: قال عبدالله السعد "لا بأس به" عند ابن عدي أحياناً تكون تضعيفاً منه للراوي.

ولا خصوصية كما يظن بعض طلاب العلم لابن معين بهذا الاستعمال، بل هو تعبير شائع في كلام المتقدمين[(٨٨)]. وقد خرج بعض الأئمة النقاد مثل يحيي بن سعيد، وابن معين، وابن مهدي، ودحيم، وأحمد، والنسائي، والدارقطني عن اصطلاح الجمهور في هذه العبارة، فاستعملوها بمعنى "ثقة" أو ما يقاربه، على اعتبار أنها مرتبة من مراتب الثقات، لا أنها تعادلها من كل وجه عند الإطلاق.

مراد يحيى بن سعيد القطان من قوله في الراوي"ليس به بأس": يطلق يحيى بن سعيد القطان في الغالب هذه العبارة على الراوي "الصدوق" الذي يكتب حديثه وينظر فيه، ويحتج به بعد اندفاع شبهة الوهم والخطأ، فهو موافق لجمهور أهل العلم بأنه "صدوق" ولكن هذا في الغالب، إذ ثبت أنه أطلق هذه العبارة في حق راو لا يحتج هو به ولا يَعتمد عليه، قال علي بن المديني: "سمعت يحيى بن سعيد وذكر عمر بن الوليد الشني، فقال بيده يحركها كأنه لا يقويه، قال علي: فاسترجعت أنا فقال: ما لَكَ؟ قلت: إذا حركتَ يدَك فقد أهلكتَه عندي، قال: ليس هو عندي ممن أعتمد عليه، ولكنه لا بأس به"[(٨٩)] .فمن الواضح أن يحيى بن سعيد يستعمل لفظ "لا بأس به"، فيمن لا يَحتج هو به؛ والله أعلم[(٩٠)].

مراد يحيى بن معين من قوله في الراوي: "لا بأس به"أو "ليس به بأس": المتتبع لتاريخ ابن معين يلحظ أن ابن معين لم يهتم بالتفرقة بين عبارة "لا بأس به" و"ثقة"

---

(٨٧) الجرح والتعديل (٤٢٠/٨).

(٨٨) قواعد في علوم الحديث (ص/٢٥٠)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٤٣٣/٣).

(٨٩) الجرح والتعديل(١٣٩/٦)، الضعفاء (٩١٣).

(٩٠) لسان المحدثين (٣٥٣/٤).

فتجده يقول في راو واحد "ليس به بأس"، ومرة ثانية "ثقة"، وأحياناً يجمع بينهما. وقد تتبع محقق تاريخ ابن معين الدكتور أحمد نور سيف هذين اللفظين في نقد ابن معين فوجد أن مدلولهما واحد[٩١]. وخلص إلى أن ابن معين يرى المساواة بين اللفظين.لكن لا يلزم من ذلك تساوي اللفظين، فقد قال العراقي: "لم يقل ابن معين: إن قولي: "ليس به بأس" كقولي: "ثقة" حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو "ثقة"، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم: "ثقة" أرفع من التعبير عنه بأنه "لا بأس به" وإن اشتركا في مطلق الثقة"[٩٢].

فالغالب من إطلاق ابن معين "ليس به بأس" أي "ثقة" كقوله في عبد الرحمن بن حميد بن عوف وقد وافقه أبو حاتم فقال: ثقة[٩٣]. وكقوله في الحسن بن إبراهيم قال عنه ابن معين: "لا بأس به" ووثقه أبو حاتم[٩٤].

وسبب قولنا الأغلب لأنه وجد بعض الرواة ممن قال فيهم ابن معين "لا بأس به" وكان له في نفس الراوي قول آخر كقوله "ثقة"، وأحيانا يجمع بين اللفظين فيقول "لا بأس به ثقة"، أو "ليس به بأس وهو ثقة"، إلا أنه في بعض المواضع يخالف هذا، فقد قال في مندل بن علي العنزي "ليس به بأس" فقال عثمان بن سعيد: قلت: فأخوه حبان؟ فقال "صدوق"، فقلت: أيهما أعجب إليك؟ فقال كلاهما وتمرى - أي تشكك- كأنه يضعفهما"[٩٥]. فانظر كيف قال"ليس به بأس" ثم سكت، فلما سئل عن حبان أظهر تشككه فيهما، وقال

---

(٩١) تاريخ ابن معين (١١٤/١).

(٩٢) تاريخ ابن معين (١١٣/١)، شرح التبصرة والتذكرة (٧/٢)، شرح ألفية الحديث (ص/٧- ٨)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٤٣٤/٣).

(٩٣) الجرح والتعديل (٢٢٥/٥).

(٩٤) الجرح والتعديل (٤٣/٣).

(٩٥) الكامل (٢٤٤٧/٦).

في يونس بن الحارث الطائفي "ليس به بأس يكتب حديثه"[٩٦]، أي أنه لا يترك، وفرق بين هذا وبين قوله "ثقة"، وانظر إلى ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعاني[٩٧] والحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن العباس بن عبدالمطلب[٩٨].

فالأولى والأحوط في مثل هذا أن يقال: إذا قال ابن معين في الراوي "لا بأس به"، ثم جاءت عنه أقوال أخرى كقوله "ثقة"، ففي مثل ذلك يكون هذا اللفظ بمنزلة قولهم "ثقة" ، أما إذا قال في أحد الرواة "لا بأس به"، جاءت عنه أقوال أخرى عنه تضعيفه، فلا يتجه أن يقال: إن قول ابن معين "لا بأس به" في هذه الحالة بمنزلة قوله "ثقة"[٩٩].

علي أنه يجب لفت الانتباه إلى أمر مهم مفاده: أن ابن معين إذا قال في راو: "لا بأس به" أو "ليس به بأس" فمراده أنه ثقة، وهذا يقتضي التسوية بينهما[١٠٠]، وقد صرح ذلك هو بنفسه عن هذا التعبير. حيث قال: "إذا قلت: ليس به بأس فهو ثقة"، فقد روى الخطيب البغدادي عن أحمد بن أبي خيثمة أنه قال: "قلت ليحيى بن معين: إنك تقول"فلان ليس به بأس" و"فلان ضعيف"، قال: "إذا قلت لك "ليس به بأس" فهو ثقة، وإذا قلت لك هو "ضعيف" فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه"[١٠١]. وقال البدر بن جماعة في "مختصره": قال ابن معين: إذا قلت: "لا بأس به" فهو ثقة"، قال ابن الصلاح "وهذا ليس فيه حكاية عن غيره من أهل الحديث بل نسبه إلى نفسه خاصة"[١٠٢]. وجاء في "هدي الساري": قال ابن الجُنيد

---

(٩٦) الكامل (٢٦٣٢/٧).

(٩٧) الكامل (٢٦٣٢/٧).

(٩٨) الكامل (٢٤٢/١- ٢٤٣).

(٩٩) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (ص/٢٨٤).

(١٠٠) علم رجال الحديث (ص/١٣٦).

(١٠١) تاريخ ابن أبي خيثمة (ص/٣١٥)، ثقات ابن شاهين(ص/٢٧٠)، الكفاية(ص/٦٠)، علوم الحديث (ص/٣٣٨)، ميزان الاعتدال(١٣/١)، لسان الميزان (١٣/١).

(١٠٢) الرفع والتكميل (ص/١٣٤).

عن ابن معين: "ليس به بأس، وهذا توثيق من ابن معين"[١٠٣]. وهذا يقتضي من ابن معين التسوية بين لفظ "الثقة" ولفظ "لا بأس به" أو"ليس به بأس".

مراد علي بن المديني من قوله في الراوي "لا بأس به": يتضح من استعمالاته لهذه العبارة أنه قد يطلقها مفردة "لا بأس به" أو مركبة "ثقة لا باس به".

١- **مفردة:** حيث يطلق على الرجل الواحد أحياناً "ثقة" وأحياناً أخرى "ليس به بأس" كما في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان، فقد سأل عنه محمد بن عثمان بن أبي شيبة علي بن المديني فقال: "كان حنظلة، وأخوه عمرو بن أبي سفيان ثقتين"[١٠٤].

ونقل ابن حجر عن ابن المديني قوله في حنظلة هذا "لا بأس به"[١٠٥]. وفي ترجمة سعدان بن بشر الجهني. قال ابن حجر: قال ابن المديني: "لا بأس به"[١٠٦]. ثم قال في ترجمته في لسان الميزان: "وثقه ابن المديني وأبو حاتم"[١٠٧]. وهذا يعني أن "لا بأس به" تعني "ثقة" عند ابن المديني، كما فهم ذلك ابن حجر.

٢- **وقد يجمع بين هاتين العبارتين:** كما في ترجمة عبَّاد بن كثير بن قيس الرملي قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت علي بن المديني يقول: "عباد بن كثير الرملي كان ثقة لا بأس به"[١٠٨]. وكما في ترجمة أبي حنيفة النعمان حيث قال فيه: "أبو حنيفة ثقة لا بأس به"[١٠٩]. قال أبو غدة

(١٠٣) هدي الساري (ص/١٧٥).

(١٠٤) سؤالات محمد بن عثمان (ص/٩٧).

(١٠٥) تهذيب التهذيب (٣/٦١).

(١٠٦) تهذيب التهذيب (٣/٤٨٧)، وانظر: هدي الساري (ص/٤٠٥).

(١٠٧) لسان الميزان (٣/١٥).

(١٠٨) ميزان الاعتدال (٢/٣٧٠).

(١٠٩) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/٢٩)، وانظر: الرفع والتكميل (ص/١٠٥).

معلقاً على قول ابن المديني في أبي حنيفة: "وهذا الترادف في قول ابن المديني: "ثقة لا بأس به" صريح في أن قول ابن المديني لا بأس به بمعنى قوله ثقة تماماً"(١١٠).

مراد دحيم بقوله في الراوي "لا بأس به": تعني عبارة "لا بأس به" عند دحيم أن الراوي" ثقة"، قال أبو زرعة الدمشقي: "قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم - يعني الذي كان في أهل الشام كأبي حاتم في أهل المشرق - ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به، قال: فقلت: ولم لا تقول: إنه ثقة ولا تعلم إلا خيراً. قال قد قلت لك: إنه ثقة(١١١). وقد ذكر هذا السخاوي في "فتح المغيث" واستدل بهذا على أن قول دُحيم في الراوي "لا بأس به" بمعنى "ثقة"(١١٢).

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "لا بأس به": الأصل أن أبا حاتم يستعمل هذه اللفظة على معناها العام عند الجمهور، أي فيمن يكتب حديثه للاعتبار. فقال في إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش الأسدي. وقد وثقوه: "صالح، لا بأس به"، قال ابنه: قلت: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه"(١١٣). وقال في عنبسة بن الأزهر الشيباني ومحمد بن سعيد بن الأصبهاني في كل منهما: "لا بأس به، يكتب حديثه، ولا يحتج به"(١١٤) إلا انه قد يطلقها على "من يحتج به" إذا وردت مركبة، كما قال في عطاء بن أبي مسلم الخراساني: "لا بأس به صدوق"،

---

(١١٠) تاريخ دمشق (١٢٠/١٠)، وانظر: تهذيب التهذيب (٢٩٠/٦).

(١١١) تاريخ أبي زرعة (٣٩٥/١)، تهذيب التهذيب (٣١٥/٧)، شرح التبصرة والتذكرة (٧/٢- ٨)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(٤٣٢/٣)، فتح المغيث (ص/١٥٩).

(١١٢) فتح المغيث (٣٦٧/١).

(١١٣) الجرح والتعديل (١١٧/٢).

(١١٤) الجرح والتعديل (٤٠١/٦)، (٢٦٨/٧).

فسأله ابنه يحتج بحديثه؟ قال: "نعم"[١١٥]. وقال في واقد بن محمد بن زيد العمري "لا بأس به، ثقة، يحتج بحديثه"[١١٦].

إلا انه مما تجدر الإشارة إليه، أن هناك فرقاً بين "لا بأس به" و" لا أعلم به بأساً "، قال عبد الله بن عون "قال ابن سيرين لرجل في شيء سأله عنه:، ثم قال له: "إني لم أقل لك: "لا بأس به"، إنما قلت: "لا أعلم به بأساً"[١١٧].

لكن وقعت في كلام أحمد بن حنبل مقام التعديل، فقد قالها في جماعة من الرواة، منهم صالح بن نبهان مولى التوأمة قبل أن يختلط[١١٨]، وعبد الله بن شريك[١١٩]، والمختار بن فلفل[١٢٠]، وداود بن صالح التمار[١٢١]، ويزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد[١٢٢]، وعمير بن سعيد النخعي[١٢٣]، وقيس بن طلق[١٢٤]. وهؤلاء الرواة إما قيل فيهم "ثقة" أو "صدوق"، ليس فيهم من ينزل عن ذلك[١٢٥].

ومثلها قول أحمد بن حنبل في جماعة من الرواة "لا أعلم إلا خيراً"، فلا يكاد يقولها إلا في "ثقة" أو "صدوق" أيضا، وندر منه قولها في مجروح ينزل عن درجة الاعتبار. فقد قال في الحكم بن عطية "لا أعلم إلا خيراً"، فقال له رجل: حدثني فلان عنه عن ثابت عن أنس، قال: كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم، فأقبل أبو عبد الله يتعجب، وقال: "هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون،

---

(١١٥) الجرح والتعديل (٣٣٥/٦).

(١١٦) الجرح والتعديل (٣٣/٩).

(١١٧) طبقات ابن سعد (١٩٦/٧)، تاريخ أبي زرعة (٦٨٣/٢)، الحلية (٢٩٩/٢).

(١١٨) العلل ومعرفة الرجال (٢٣٨٢)، (٤٤٧٩).

(١١٩) العلل ومعرفة الرجال (٣١٩٣).

(١٢٠) العلل ومعرفة الرجال (٣٣٢١).

(١٢١) الجرح والتعديل (٤١٦/٣).

(١٢٢) الجرح والتعديل (٢٧٥/٩).

(١٢٣) سؤالات أبي داود (٣٤٢).

(١٢٤) سؤالات أبي داود (٥٥١).

(١٢٥) تحرير علوم الحديث(٥٧٦/١).

إنما كانوا يحفظون، ونسبوا إلى الوهم، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه"[١٢٦].

وكان أحمد بعد ذلك إذا سئل عنه لينه، كما قال له المروذي: الحكم بن عطية، كيف هو؟ قال: البصري؟ قلت: نعم، الذي روى عن ثابت، قال: "كان عندي ليس به بأس، ثم بلغني أنه حدث بأحاديث مناكير" وكأنه ضعفه[١٢٧].

ففي هذا دلالة على أنه قول أحمد في الراوي "لا أعلم إلا خيراً" تعديل يساوي قوله "ليس به بأس"، أما عن غير أحمد من سائر النقاد، فندر استعمال هذه اللفظة في كلامهم[١٢٨].

المطلب الخامس: عبارة صدوق

"صدوق" وصف بالصدق على طريق المبالغة[١٢٩]. وهو دون الثقة، وهي من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وابن الصلاح التي يكتب حديث أهلها وينظر فيه. ومن الثالثة عند الذهبي والعراقي، ولم يذكرا بما يحكم على حديث من وصف به، ومن الرابعة عند ابن حجر والسيوطي ومن الخامسة عن السخاوي.

وقد تباينت استعمالات العلماء لهذه العبارة، وهي عند المتأخرين وكثير من المتقدمين تطلق على من يكون في مرتبة من يقولون فيه "حسن الحديث"، أي على الرواة الذين هم في أدنى مراتب التوثيق، أو على من قاربهم، وهي مرتبة العدل الضابط الذي خف ضبطه، فهو ثقة غير متقن، ويقع منه في روايته شيء من أوهام. وهذا الصنف من الرواة يحتَجُّ بتفرد الواحد منهم جمهورُ المتأخرين، فإنهم يُطلقون الاحتجاج بتفرد الصدوق في الأحوال كلها ما لم يخالف من هو

---

(١٢٦) تهذيب التهذيب (٤٦٨/١).

(١٢٧) العلل ومعرفة الرجال (١٦٥).

(١٢٨) تحرير علوم الحديث(٥٧٧/١).

(١٢٩) فتح المغيث (٣٦٥/١ - ٣٦٦).

أوثق منه مخالفة كبيرة أو بينة؛ وأما المتقدمون ومن تبعهم، فيحتجون بتفرد الصدوق، عند اندفاع مظنة الخطأ والوهم، ويكون ذلك الحديث المعيَّن منه محفوظاً، ويردونه تارةً أخرى، وذلك بحسب ما يتبين لهم من أَمارات نقدية وقرائن تحف ذلك الخبر الذي يريدون أن يتجشموا الحكم عليه؛ وعند علماء المتقدمين في أحكام ومعاني تفرد الرواة ودلائله، من البحث والتفصيل، ما ليس عند المتأخرين(١٣٠). وكان النقاد المتقدمون يستعملون أحياناً لفظة "صدوق" بمعنى لفظة "ثقة"، وإنما يقع منهم ذلك - أعني عدول أحدهم عن لفظة "ثقةٍ" إلى لفظة "صدوق" - لأمور ثلاثة:

الأول: أن يكون الناقد ممن لا يفرق بينهما، وهذا خلاف طريقة جمهور النقاد وأئمتهم.

الثاني: أن الناقد قد يتردد في حال الراوي، هل بلغ مرتبة التوثيق التام أو قصر عنها قليلاً، فيميل إلى الأحوط، ويكتفي بوصفه بكلمة "صدوق"، ولا يرفعه إلى مرتبة كلمة "ثقة".

الثالث: أن قرينة في السؤال أو في تصرف السائل أو في المجلس تقتضي منه ذلك العدول، لأن كلمة ثقة حينئذ معناها الثقة الثبت الحجة الحافظ، وهو قد سئل عمن هو "ثقة" غير مؤكد التوثيق أي غير مرتقٍ إلى منزلة أولئك الموصوفين، فلا بد له حينئذ من استعمال عبارة "صدوق" أو ما يقوم مقامها(١٣١).

مراد عبدالرحمن بن مهدي من قوله في الراوي "صدوق": الأصل في معنى عبارة "صدوق" عند عبد الرحمن، هو معناها عند الجمهور، أي أن الموصوف بها يكون حسن الحديث لا صحيحه. ولكنه قد يطلق عبارة "صدوق" على الثقات

---

(١٣٠) لسان المحدثين (٤٠٥).

(١٣١) لسان المحدثين (٤٠٩).

الذين هم أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب الرواة في "التقريب"، ولا يطلقها على مَن دونهم، خلافاً لسائر المحدثين، أو لجمهورهم؛ فعندما قيل له "أبو خلدة ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة"، وأبو خلدة هذا مجمع على توثيقه. قال صاحبا كتاب تحرير التقريب: "وكان عبد الرحمن بن مهدي يستعمل لفظة "الصدوق" للثقات الذين هم دون الإثبات"(١٣٢).

مراد أحمد بن حنبل من قوله في الراوي "صدوق": الأصل أن أحمد بن حنبل يستعمل هذه اللفظة على معناها العام عند الجمهور، أي في العدل الضابط الذي خف ضبطه، لكنه يستعملها أحياناً مع لفظ آخر كعبارة "ثقة"، فيوصف الراوي بهما جميعاً، فالأصل عندئذ أنه بمنزلة التوكيد لنعته بالثقة. قال أحمد في أبي بكر بن أبي شيبة "صدوق ثقة"(١٣٣)، فأبو بكر متفق على حفظه وثقته، فلم يقع هذا النعت له على سبيل التردد بين الوصفين. وأكثر ما يأتي ذلك على هذا المعنى"(١٣٤).

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "صدوق": يُكثر أبو حاتم الرازي في نقده للرواة العدول من كلمة "صدوق" ويُقلّ من نظائرها ككلمة "لا بأس به"(١٣٥)

ذهب غير واحد من المعاصرين إلى أن عبارة "صدوق" عند أبي حاتم أعلى منها عند غيره، أو أنه متشدد في إطلاقها، أو نحو ذلك من المعاني. قال المعلمي في "التنكيل": "وأبو حاتم معروف بالتشدد، وقد لا تقل كلمة "صدوق" منه عن كلمة "ثقة" من غيره، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة "صدوق" في رجل إلا وتجد غيره قد وثقه؛ هذا هو الغالب"(١٣٦). وذكر عبد الله السعد أن قول أبي

---

(١٣٢) تحرير التقريب (٤١/١).

(١٣٣) العلل ومعرفة الرجال (١٦٥٨).

(١٣٤) تحرير علوم الحديث (٥٧٢/١).

(١٣٥) وهو في هذا مخالف لابن معين فهو يكثر من كلمة (لا بأس به) ويُقلّ من كلمة (صدوق).

(١٣٦) التنكيل(٣٥٠/١).

حاتم في الرجل: "صدوق" كقول غيره "ثقة"[١٣٧]. ولحاتم العوني بحث في معنى قول أبي حاتم "صدوق" في "المرسل الخفي" خلص فيه إلى أنه لا يلزم من قول أبي حاتم "صدوق" إنزال الراوي عن تصحيح حديثه[١٣٨].

ويؤيد هذه الدعاوى ما اشتهر به أبو حاتم عند المتأخرين أنه متشدد في تعديل الرواة، فقد وصفه بالتشدد أو التعنت جماعة من العلماء والباحثين. وذهب صاحبا "تحرير التقريب" بعد بيانهما لبعض عبارات ابن أبي حاتم: "على أن هذه المصطلحات عند أبي حاتم لا تسير على نمط واحد، فقد عرفنا بالاستقراء أنه يطلق لفظة "صدوق" على شيوخه الثقات الذين ارتضاهم وروى عنهم، ويريد بها ثقة، وإنما استعمل هذه اللفظة - كما يبدو - تواضعاً، ولم ينتبه الحافظ ابن حجر إلى هذه المسألة ولا أحد ممن جاء بعده"[١٣٩].

والذي يظهر لي أن أبا حاتم يستعمل هذه اللفظة بأكثر من معنى خصوصا إذا وردت مركبة، فيستعملها ويريد بها:

١- **من يحكم بحسن حديثه عند اندفاع الخطأ والوهم:** نص ابن أبي حاتم عن منهج أئمة الحديث أن حديث الموصوف بها يكتب وينظر فيه، أي لا يؤخذ ثابتاً على التسليم، حتى تدفع عنه مظنة الخطأ والوهم، ويكون ذلك الحديث المعين منه محفوظاً. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عطاء الخراساني؟ فقال: "لا بأس به، صدوق"، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: "نعم"[١٤٠].

٢- **الثقة المبرز في الحفظ والإتقان:** وقد تأتي عبارة "صدوق" وصفاً للثقة المبرز في الحفظ والإتقان، فيكون إطلاقها عليه مجردة لا يخلو من قصور من

---

(١٣٧) شرح (التمييز) / الشريط الرابع / الجزء الأول.

(١٣٨) المرسل الخفي (١/٣٤٠- ٣٤٢).

(١٣٩) تحرير التقريب (١/٤٣).

(١٤٠) الجَرح والتعديل (٦/٣٣٥).

قبل القائل، لا ينزل بدرجة ذلك الحافظ، من أجل ما استقر من العلم بمنزلته. وذلك مثل قول أبي حاتم الرازي في عمرو بن علي الفلاس "كان أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق"[١٤١] .وسئل عن مسلم بن الحجاج صاحب "الصحيح" فقال"صدوق[١٤٢]". فيلاحظ أن أبا حاتم قال في راو "صدوق" مع أن كلام غيره في الرجل نفسه رفيع المدح.

٣- **تأكيد التعديل:** وربما جمع أبو حاتم الأوصاف المتعددة من أوصاف التعديل في الراوي، والتي لو جاءت مفرقة لكان لكل منها دلالتها ومعناها، لكنها حيث اجتمعت فإنها تحمل على تأكيد التعديل، كقوله في السري بن يحيى الشيباني "صدوق، ثقة، لا بأس به، صالح الحديث"[١٤٣]، وقوله في عبد الله بن محمد بن الربيع الكرماني "شيخ ثقة صدوق مأمون"[١٤٤].

٤- **وقد يطلقها بموضع التردد:** وقد يطلق الوصفان مجموعين تارة، ويشعر استعمالهما مقارنة بأوصاف سائر النقاد لذلك الراوي بأن المراد هو "صدوق" أو "ثقة" على سبيل التردد، كقول أبي حاتم الرازي في سماك بن حرب "صدوق ثقة"[١٤٥].

٥- **وفيمن نزلت مرتبته:** وربما جمعت إلى وصف أدنى، فتنزل بالراوي عند الناقد له إلى تلك المرتبة الدنيا، مع بقاء الوصف بالصدق في الجملة. مثل عباد بن عباد المهلبي، قال فيه أبو حاتم "صدوق، لا بأس به"، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: "لا"[١٤٦].

---

(١٤١) الجرح والتعديل (٤٢٩/٦).

(١٤٢) الجرح والتعديل (١٨٣/٨).

(١٤٣) الجرح والتعديل (٢٨٤/٤).

(١٤٤) الجرح والتعديل (١٦٩٢/٥).

(١٤٥) الجرح والتعديل (٢٨٠/٤).

(١٤٦) الجرح والتعديل (٨٣/٧).

المطلب السادس: عبارة شيخ

"شيخ": من ألفاظ التعديل من المرتبة الثالثة عند ابن أبي حاتم، ومن الرابعة عند ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، ومن الخامسة عند السيوطي، ومن السادسة عند السخاوي.، لا يصلح الاحتجاج بحديث من اتصف بهذه اللفظة، لكونها لا تدل على عدالة الراوي إلا من جهة أنه مذكور برواية، وليس هذا تعديلاً ولا جرحاً، وليس فيه تمييز لضبطه، لذا لا تقال إلا في راو قليل الحديث، ليس بالمشهور به[147]، فيكتب حديث المتصف بهذا اللفظ، وينظر فيه للاعتبار[148]. قال ابن القطان: "فأما قول أبي حاتم فيه: "شيخ" فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مقل، ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أُخذت عنه"[149]. وقال أيضا: "... قول أبي حاتم وقد سئل عن يعني عبد الحميد بن محمود "شيخ" هذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أُخذت عنه[150].

ويعد أبو حاتم أكثر النقاد استعمالاً لهذه العبارة، إلا أنه لم يخرج باستعمالها عن المعني العام **"الراوي قليل الحديث، ليس بالمشهور به"**: قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي، قلت له: يحيى البكاء أحب إليك، أو أبو جناب؟ قال: "لا هذا، ولا هذا"، قلت: إذا لم يكن في الباب غيرهما، أيهما أكتب؟ قال: "لا تكتب منه شيئاً"، قلت: ما قولك فيه؟ قال: "هو شيخ"[151]. وقد قال فيه ابن عدي: "ليس بذاك المعروف، وليس له كثير رواية[152] .وقال في

---

(١٤٧) تحرير علوم الحديث(١/٥٨٠).

(١٤٨) فتح المغيث (٢/١١٦- ١١٧).

(١٤٩) بيان الوهم والإيهام (٤/٦٢٧)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/٤٣٤).

(١٥٠) نصب الراية (٤/٣٢٣)، نيل الأوطار (٣/٢١٨)، حاشية الرفع والتكميل (ص/١٤٩).

(١٥١) الجرح والتعديل (٩/١٨٦).

(١٥٢) الكامل (٩/١٥).

عبدالله بن الأسود القرشي "شيخ، لا أعلم روى عنه غير عبدالله بن وهب"[١٥٣]، ولابن وهب هذا ثلاثة أحاديث. وقال في سليمان بن زياد الحضرمي "صحيح الحديث، فقال ابنه: ما حاله؟ قال: شيخ"[١٥٤] وسليمان قليل الحديث جملة ما روى من الحديث أربعة أو خمسة أحاديث، يرويها عن عبدالله بن الحارث بن جزء الزبيدي. وقال في شبيب بن بشر البجلي "لين الحديث، حديثه حديث الشيوخ"[١٥٥] أي أنه قليل الحديث. وكذلك أمره، فجميع ما روى من الحديث إذا استبعدت رواية بعض الهلكى عنه، إنما هو بضعة عشر حديثاً. وقال أبو حاتم وأبو زرعة في طالب بن حجير "شيخ"[١٥٦]، ففسره أبو الحسن القطان بقوله: "يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديث أو أحاديث أخذت عنه"[١٥٧]. وقال في عبيدالله بن علي بن أبي رافع المدني "لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث"، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: "لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ"[١٥٨].

فلا بد إذ والحال كذلك حينما يلجأ إلى تفسير هذه العبارة، بعيدا عن اصطلاحها العام إلا بالاستعانة بالقرائن والسياقات لمعرفة مراد النقاد من هذه العبارة، لأن المراد بقولهم "شيخ" أنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً""، كما قال المزي[١٥٩].

---

(١٥٣) الجرح والتعديل (٢/٥).

(١٥٤) الجرح والتعديل (١١٨/٤).

(١٥٥) الجرح والتعديل (٣٥٧/٤).

(١٥٦) الجرح والتعديل (٣٢٨/٣).

(١٥٧) بيان الوهم والإيهام (٤٨٢/٣).

(١٥٨) الجرح والتعديل (٣٢٨/٣).

(١٥٩) النكت على ابن الصلاح (٤٣٤/٣).

وذهب ابن القطان والذهبي إلى أن عبارة "شيخ" ليست هي عبارة جرح وما هي أيضاً بعبارة توثيق. قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام": "عبارة "شيخ" لا يعطي معنى التعديل المبتغى ولا أيضاً التجريح"(١٦٠). وقال الذهبي في "الميزان" معلقا على قول أبي حاتم في ترجمة العباس بن الفضل "سمع منه أبو حاتم وقال: شيخ"، قال: فقوله أي أبو حاتم: "شيخ" ليست هي عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: يكتب حديثه، أي ليس هو بحجة(١٦١). وقال أيضا: "ولم أتعرض لذكر من قيل فيه "محله الصدق"، ولا من قيل فيه "لا بأس به"، ولا من قيل فيه "هو صالح الحديث"، أو هو"شيخ" فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق"(١٦٢).

والذي حدا ببعض العلماء إلى اعتبار عبارة "شيخ" ليست عبارة جرح أو تعديل أمران:

الأول: وضع ابن أبي حاتم هذه العبارة في المرتبة الثالثة من التعديل، وهو من يكتب حديثه وينظر فيه(١٦٣).

الثاني: إطلاق بعض الأئمة عبارة "شيخ" أحياناً على "المجهول"، وأحياناً على "الضعيف الذي لم يشتد ضعفه"، وأحياناً على من هو "وسط" بين المقبولين والمردودين، وأحياناً على "من هو دون الأئمة والحفاظ" سواء كان من الثقات أو لم يكن منهم. وأحيانا على "راو قليل الحديث، ليس بالمشهور به". وهذا الأغلب(١٦٤).

---

(١٦٠) بيان الوهم والإيهام (٥٣٨/٣- ٥٤٠)، وانظر مباحث في علم الجرح والتعديل (ص/٤٠).

(١٦١) ميزان الاعتدال (٣٨٥/٢).

(١٦٢) ميزان الاعتدال (٤٠٣/١).

(١٦٣) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

(١٦٤) ميزان الاعتدال (٣/١- ٤).

إلا أن عبارة "شيخ" قد تكون عنوان تليين إذا وردت مركبة. ويؤيد هذا قول يحيى بن معين في محمد بن أبي الرازقي: "شيخ ليس بذاك، روى عنه عبد الرحمن"(١٦٥). وسأل ابن الجنيد يحيى بن معين عن المفضل بن فضالة أبي مالك البصري؟ فقال: "شيخ، وأيش عنده؟!"(١٦٦). والمفضل هذا ضعفه الذهبي وابن حجر. وقال مثله علي بن المديني(١٦٧). وقول العقيلي في البهلول بن راشد القيرواني "هو شيخ من أهل المغرب، ليس به بأس". وجاء في "ترتيب المدارك" للقاضي عياض، في ترجمة زكريا ابن منظور القُرظي الأنصاري "قال أحمد بن حنبل" زكريا بن منظور شيخ ولينه(١٦٨).

وقال ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي، أن لفظ "شيخ" لا يفيد توثيقا ولا تضعيفا، فقد يكون ثقة، وقد يكون غير ذلك وأنه دون قولهم "حافظ".

وقد يخرج عن المعنى العام الذي بينت ما لا تخفى دلالته بالقرينة، ومن الأئمة الذين سلكوا هذا المسلك العجلي، وابن يعد، وأحمد، ومحمد بن يحيى:

مراد العجلي من قوله في الراوي "شيخ": يستعمل العجلي هذه العبارة في الثقة قليل الحديث. فقال في جامع بن أبي راشد "ثقة ثبت صالح الحديث، وأخوه ربيع يقال إنه لم يكن بالكوفة في زمنه أفضل منه، وهما في عداد الشيوخ ليس حديثهما بكثير"(١٦٩). وقال في زيد بن الحارث "ثقة ثبت في الحديث... وكان في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث"(١٧٠).

---

(١٦٥) من كلام أبي زكريا (٢٨).

(١٦٦) سؤالات ابن الجنيد (٧٠٨).

(١٦٧) الضعفاء (٣/٨٨).

(١٦٨) ترتيب المدارك (٣/١٧).

(١٦٩) تاريخ الثقات (ص/٩٤).

(١٧٠) تاريخ الثقات (ص/١٦٤).

مراد ابن سعد من قوله في الراوي "شيخ": وكذا أطلقها ابن سعد في نفس سياق العجلي، فقال في زبيد بن الحارث "كان ثقة وله أحاديث، وكان في عداد الشيوخ وليس بكثير الحديث"[(١٧١)].

مراد أحمد بن حنبل من قوله في الراوي "شيخ": استعمل أحمد عبارة "شيخ" بعيدا عن معناها العام، وعرفنا ذلك بدلالة القرينة، "قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: من رأيت في هذا الشأن: أعني الحديث؟ قال: "ما رأيت مثل يحيى بن سعيد"، قلت: فهشيم؟ قال: "هشيم شيخ"[(١٧٢)]. فهذا خرج مخرج المقارنة لهشيم بن بشير بيحيى القطان، وإلا فحسبك من قدر هشيم في الحديث أن يقارن بيحيى[(١٧٣)]. فهذا خرج مخرج المقارنة لهشيم بن بشير بيحيى القطان، وإلا فحسبك من قدر هشيم في الحديث أن يقارن بيحيى[(١٧٤)].

مراد محمد بن يحيى من قوله في الراوي" شيخ ": قال عبدالله بن أحمد: "قال لنا محمد بن يحيى: اكتبوا عن هذا الشيخ - يعني علي بن سعيد بن جرير- فإنه شيخ ثقة يشبه المشايخ"[(١٧٥)].

المطلب السابع: عبارة صالح الحديث

صالح الحديث: هذه العبارة تأتي في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم والذهبي والعراقي، ومن الخامسة عند ابن الصلاح، ومن السادسة عند ابن حجر والسيوطي والسخاوي[(١٧٦)]. وقد صرح ابن أبي حاتم أن "صالح

---

(١٧١) تهذيب التهذيب (٣/٣١١).

(١٧٢) العلل ومعرفة الرجال (١١٨١).

(١٧٣) تحرير علوم الحديث (١/٥٨٠ - ٥٨٢).

(١٧٤) تحرير علوم الحديث (١/٥٨٣).

(١٧٥) تهذيب التهذيب (٧/٣٢٦).

(١٧٦) الجرح والتعديل(٢/٣٧)، ميزان الاعتدال(١/٤)، فتح المغيث (١/٣٩٣ - ٣٩٤).

الحديث" يكتب حديثه للاعتبار[١٧٧]، لأن هذه العبارة لا تفيد ثبوت ضبط الراوي المقتضي لتحسين حديثه لذاته، فضلا عن تصحيحه[١٧٨]. إنما تفيد صلاحية الراوي في تحمل الحديث وأدائه، وكتب حديثه والنظر فيه[١٧٩]. على أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه إذا قيل في الراوي "صالح" ولم يضف إلى "الحديث"، فإن المراد صلاحيته في دينه، جريا على عادة المحدثين في إطلاق الصلاحية حيث يريدون به الدين[١٨٠].

مراد عبدالرحمن بن مهدي من قوله في الراوي "صالح الحديث": اشتهر عن عبد الرحمن بن مهدي إطلاق هذه العبارة على الراوي الذي فيه ضعف، وهو رجل صدوق فيقول "رجل صالح"[١٨١]. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم أن أحمد بن سنان الواسطي قال: "سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف، فيقول: رجل صالح الحديث يغلبه، يعني أن شهوة الحديث تغلبه"[١٨٢]. قال السخاوي: "وهذا يقتضي أنها هي والوصف بـ "صدوق" عند ابن مهدي سواء[١٨٣].

مراد أحمد بن حنبل من قوله في الراوي" صالح الحديث ": استعمل أحمد هذه العبارة فيمن هو دون الثقة[١٨٤]، ويحتج به. فقال ابن هانئ: سألته عن الأعمش: هل هو حجة في الحديث؟ قال: "نعم"، قلت له: فأبو الزبير؟ قال: "نعم، هو

(١٧٧) أي في الشواهد والمتابعات.

(١٧٨) الجرح والتعديل (٢/٣٧)، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب (ص/٣٣٤).

(١٧٩) فتح المغيث (١/١٩١- ١٩٢).

(١٨٠) معجم المصطلحات الحديثية (ص/٤٣٠).

(١٨١) الجرح والتعديل (٢/٣٧).

(١٨٢) الجرح والتعديل (٢/٣٧)، الكفاية (ص/٦٠)، علوم الحديث(٢٣٩).

(١٨٣) فتح المغيث (١/٣٦٦)، (١/٣٩٤).

(١٨٤) تحرير علوم الحديث(١/٥٨٤).

حجة"، قلت: فيزيد التستري؟ قال "نعم، هؤلاء نحتج نحن بحديثهم"، قلت: فابن إسحاق؟ قال: "هو صالح الحديث، وأحتج به أيضاً"[١٨٥].

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي" صالح الحديث": ذهب ابن الصلاح[١٨٦]، وابن تيمية[١٨٧]، والعراقي[١٨٨]، وابن حجر[١٨٩]، والسخاوي[١٩٠]، والسيوطي[١٩١]، المعلمي[١٩٢]، إلى أن عبارة "صالح الحديث" من ألفاظ التعديل عند أبي حاتم.

استعمل أبو حاتم هذه اللفظة بأكثر من معنى، فقد استعملها:

١. **فيمن يعتبر بحديثه:** قال أبو حاتم في بشير بن عقبة أبي عقيل الأزدي "صالح الحديث"، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: "صالح الحديث"[١٩٣]. فهذه عبارة تعديل، فتجرى في حق الراوي منزلة سائر ألفاظ التعديل فيه، فيعتبر بحديثه[١٩٤]. خاصة وأن غيره يطلق توثيقه كأحمد وابن معين.

٢. **فيمن يكتب حديثه للاعتبار:** قال في: "موسى بن أبي عائشة" "صالح الحديث"، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟قال: "يكتب حديثه"[١٩٥] وهذا يعني أنه "صالح الحديث" للاعتبار، أي في الشواهد والمتابعات.

---

(١٨٥) رسائل ابن هانئ النيسابوري (٢/ ٢٤١- ٢٤٣).

(١٨٦) علوم الحديث (ص/١١٢).

(١٨٧) الفتاوى الكبرى(٣/١٢٧- ١٢٨).

(١٨٨) شرح ألفيته (٢/٥).

(١٨٩) فتح الباري (١١/١٩٧).

(١٩٠) فتح المغيث (١/٣٦٥).

(١٩١) تدريب الراوي (١/٣٤١- ٣٤٥).

(١٩٢) التنكيل (٢/١٣).

(١٩٣) الجرح والتعديل (٢/٣٧٦- ٣٧٧).

(١٩٤) ومنهم من حمل عبارة أبي حاتم السابقة على التردد، وتسأل هل يحتج بهذه العبارة به أم لا؟.

(١٩٥) الجرح والتعديل (٨/١٥٧).

٣. **فيمن هو دون درجة من يحتج به:** قال في "عمر بن روبة التغلبي" : "صالح الحديث"، فقال ابنه: تقوم به الحجة؟ فقال: "لا، ولكنه صالح"[١٩٦]. وكما قال في حنش بن المعتمر الكناني: "هو عندي صالح"، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: "ليس أراهم يحتجون بحديثه"[١٩٧]. وقال يزيد بن الهيثم: "قيل ليحيى يعني ابن معين وأنا أسمع: إسماعيل بن زكريا روى حديث حجية عن علي في قصة صدقة العباس؟ فقال: "ليس بشيء، إسماعيل بن زكريا صالح الحديث"، قيل له: فحجة هو؟ قال: "الحجة شيء آخر"[١٩٨].

المطلب الثامن: يُكتبُ حديثُه

من ألفاظ التعديل، ذكرها السخاوي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل عنده. ومعناها أنه يستشهد بحديث الراوي ولا يحتج به. ويُشعر من اقتصار الناقد على هذه اللفظة بأنه يريدُ أن ينفي عن الراوي التركَ وهو عدمُ صلاحيته لكتابةِ حديثِه، أو انه متردد في حال ذلك الراوي: أيصلح للاحتجاج أم للاستشهاد وحده، فعبر عن حاله بكلمة "يكتب حديثه" لأنه لم يقدرْ على الجزم بشيء؛ ففي هذه الحالة يتعين على من يستند إلى كلام ذلك الناقد الأخذُ بالأحوط أو المتيقَّن، وهو أدنى المرتبتين، فأمر الرواية مبني على الاحتياط والتثبت. ومما يؤيد تفسير "يكتب حديثه" بما تقدم هو أنها ترد على ثلاثة أحوال: مفردة، ومضاف إلى لفظ تعديل، ومضاف إلى لفظ جرح.فإن كانت مفردة: فهي عندئذ مشعرة بضعف الراوي لذاته، وصلاحية حديثه للاعتبار، على أدنى الدرجات. أما إذا جاءت مضاف إلى لفظ تعديل وهي قليلة، كإضافتها إلى "حسن الحديث" أو"صدوق" ولا تأتي مقرونة بكلمة توثيق تام أو ثناء عالٍ على ضبط ذلك الراوي، فلا يقال

---

(١٩٦) الجرح والتعديل (١٠٨/٦).

(١٩٧) الجرح والتعديل (٢٩١/٣).

(١٩٨) من كلام أبي زكريا (٣٥٨).

مثلاً: "هو ثقة يكتب حديثه" أو "يكتب حديثه وهو حجة" ولا نحو ذلك، فيكون المراد وجوب التحري لإثبات سلامة ما رواه من الخطأ والوهم وإثبات كونه محفوظاً. أما إذا جاءت مقرونة بعبارة تضعيف أو تليين وهذا كثير، فمقتضى العبارة أن ذلك التجريح لا يبلغ بالراوي درجة من لا يعتبر به، فهو في عداد من يصلح حديثه في المتابعات والشواهد. ولا ينبغي أن تتجاوزه هذه العبارة الدلالة على أن الراوي يكتب حديثه للاعتبار، حتى يرتفع أمره بوصف تعديل يصير معه إلى الاحتجاج(١٩٩).

وللأئمة في إطلاق وصف "يُكتبُ حديثُه" إرادة معنى خاص.

مراد ابن معين من قوله في الراوي" يُكتب حديثه": يقصد ابن معين من لفظة "يُكتب حديثه"، أنه من جملة الضعفاء الذي يكتب حديثهم، قال ابن عدي في الكامل في ترجمة إبراهيم بن هارون: "حدثنا علي بن أحمد بن سليمان حدثنا أحمد بن سعد بن أبي مريم قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إبراهيم بن هارون ليس به بأس، يكتب حديثه. وفي اللسان: "وهذا الرجل قال فيه أبو حاتم وذكر روايته عن طاووس ووهب بن منبه وغيرهما وعنه رباح بن زيد وأبو نعيم وغيرهما وذكره ابن حبان في الثقات وما أدري أيش تبين لابن عدي"(٢٠٠). لعل قول يحيى بن معين "يكتب حديثه" معناه أنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثُهم، ولم أر لإبراهيم بن هارون هذا عندي إلا الشيء اليسير فلم أذكره ها هنا"(٢٠١)؛ يعني أنه لم يجد له في كتبه أو حفظِه إلا أحاديث يسيرة فلم يكتبها هنا في ترجمته، لأنها بسبب قلتها غير كافية للدلالة الصحيحة على حال الرجل، وإنما يحكم على الراوي مَن وقف على أكثر أحاديثه، أو على قدر كافٍ منها.

---

(١٩٩) تحرير علوم الحديث (٥٩٣/١).

(٢٠٠) لسان الميزان (٣٣/١).

(٢٠١) الكامل (٣٩٤/١) وذكره الذهبي عن ابن عدي في ترجمة إبراهيم المذكور من الميزان (٣٣/١).

مراد أبي حاتم من قوله في الراوي "يكتب حديثه": أختلف أهل العلم في تفسير عبارة أبي حاتم، فبينما رأي الذهبي أنها تفيد الجرح كما قال في السير في ترجمة هشام بن حسّان: "قد علمت بالاستقراء التام أنَّ أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: "يكتب حديثُهُ "أنه عنده ليس بحجة"[٢٠٢]. وقال في "تاريخ الإسلام": "هذا القول من أبي حاتم دال على أنه ليس بحجة"[٢٠٣]. وقال في "الميزان: "يكتب حديثه، أي: ليس هو بحجة"[٢٠٤]. "وعارضه الضياء المقدسي وابن القطان الفاسيُّ؛ وابن تيمية، والزيلعي، قال الضياء المقدسي" وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وكذا عادة أبي حاتم يقول في غير واحد ممن روى له أصحاب الصحيح: لا يحتج به، ولا يبين الجرح، فلا نقبل إلا ببيان الجرح"[٢٠٥]. وقال أبو الحسن ابن القطان راداً قول أبي حاتم في أيوب أبي العلاء: "وقول أبي حاتم فيه "لا يحتج به"، لا يلتفت إليه إذا لم يفسره، كسائر الجرح المجمل"[٢٠٦]. كما قال رداً لقول أبي حاتم في بهز بن حكيم: "وقول أبي حاتم: لا يحتج به، لا ينبغي أن يُقبل منه إلا بحجة"[٢٠٧]. وقال ابن تيمية: "وأما قول أبي حاتم "يكتب حديثه ولا يحتج به"، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب؛ والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم"[٢٠٨]. وقال الزيلعي" قول أبي حاتم "لا يحتج به" غير قادح، فإنه لم يذكر

(٢٠٢) سير أعلام النبلاء (٣٦٠/٦).

(٢٠٣) تاريخ الإسلام حوادث ووفيات سنة ١٤١- ١٦٠هـ (ص/٣٠٤).

(٢٠٤) ميزان الاعتدال(٥٣/٤).

(٢٠٥) الأحاديث المختارة (١١٤/٢).

(٢٠٦) بيان الوهم والإيهام(٤٠٢/٥).

(٢٠٧) بيان الوهم والإيهام(٥٦٦/٥).

(٢٠٨) مجموع الفتاوى (٣٤٩/٢٤- ٣٥٢).

السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره، والله أعلم"[(٢٠٩)].

وذهب ابن الجديع إلى "أنه يتبادر من لفظها أنها جرح، مع أنها قد تطلق على راو صالح الأمر يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به؛ وهي جرح مبهم، فإذا لم يوجد تفسير مؤثر لسببها، فالأصل: أن لا عبرة بها إذا عارضت التعديل من أهله، إلا مراعاة معنى استثنائي يأتي التنبيه عليه... بيَّن أبو حاتم مراده باستعمال هذه العبارة، بما يزيح عنها بعضَ الإجمال، فإنه قال: "إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي... فهذا البيان يورد شبهة في حديث من وُصف بها، فإن عارضها التعديل، فمعَ قولنا "هي جرح مجمل"، إلا أن هذا البيان من أبي حاتم يوجب تحوطاً في الاحتجاج بحديث مَن وُصف بها حتى تزول الشبهة، وذلك بتحقق سلامة حديثه المعين من الخطأ، شأن ما يشترط لقبول حديث الصدوق، أو بتفرده بإطلاقها دون سائر النقاد، وقد عرف بالتشدد"[(٢١٠)]. ومال أبو إسحاق الحويتي إلى هذا الرأي فقال: "يعني بهذه العبارة: يُكتب حديثه في المتابعات والشواهد ولا يحتج به إذا انفرد، وقد رأيت في كلام أبي حاتم ما يُصوّب هذا الفهم ففي ترجمه إبراهيم بن مهاجر البجليّ، قال أبو حاتم في الجرح والتعديل[(٢١١)] "إبراهيم بن مهاجر ليس بالقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بهم، قلت لأبي: ما معنى لا يُحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيُحدّثون بما لا يحفظون، فيغلطون، وترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت"[(٢١٢)].

---

(٢٠٩) نصب الراية (٢/٤٣٩).

(٢١٠) تحرير علوم الحديث (١/٥٩٣- ٥٩٥).

(٢١١) الجرح والتعديل (٢/١٣٣).

(٢١٢) بذل الإحسان(١/٢٦).

وتوسط المُعلّمي الرأي فذهب إلى أن" هذه العبارة "يكتب حديثه ولا يُحتج به" يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق ليس بحافظ، يحدث بما لا يُتقن حفظه فيغلط ويضطرب كما صرّح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مهاجر"[٢١٣]. وهذا هو الصحيح في بيان معنى هذه الكلمة في استعمال أبي حاتم،

والصواب أن يقال أن ليس كل من قال فيه أبو حاتم: "لا يحتج به" يسقط إلى درجة من قال فيه الجمهور ذلك، بل ينبغي مقارنة قوله بأقوال أهل النقد فإن وافقوه أُسقط إليها وإلا فلا. قال ابن أبي حاتم في ترجمة الحكم بن عطية العيشي الذي وثقه ابن معين: "سألت أبي عن الحكم بن عطية، قال: "يكتب حديثه ليس بمنكر الحديث وكان أبو داود يذكره بجميل؛ حدثنا أبو الوليد عنه؛ قلت: يحتج به؟ قال: لا، من ألف شيخ لا يحتج بواحد، ليس هو بالمتقن، هو مثل الحكم بن سنان"[٢١٤]. وقال في ترجمة الحكم بن سنان في الجرح: "سمعت أبي يقول: "عنده وهم كثير، وليس بالقوي، ومحله الصدق، يكتب حديثه"[٢١٥]. وقال ابن أبي حاتم في ترجمة سعيد بن بشير: "سمعت أبي وأبا زرعة ذكرا سعيد بن بشير فقالا: محله الصدق عندنا، قلت لهما: يحتج بحديثه؟ فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه، وسمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء[٢١٦] وقال: يُحَوَّل منه"[٢١٧].

وقد استعمل أبو حاتم هذه اللفظة بحالتها الثلاثة[٢١٨]:

---

(٢١٣) التنكيل(١/٢٣٨).

(٢١٤) الجرح والتعديل (٤/١٢٦).

(٢١٥) الجرح والتعديل (٧/٤١١) قد جمع أبو حاتم في جماعة من الرواة بين كلمة (يكتب حديثه) وكلمة (لا يحتج به)، وقرن بهما أحياناً كلمة (لا بأس به) أو كلمة (صدوق).

(٢١٦) المراد هو الإمام البخاري.

(٢١٧) الجرح والتعديل(١/٢/٧).

(٢١٨) تحرير علوم الحديث (١/٥٩١- ٥٩٣).

الأولى مفــردة: فهــي عندئــذ مــشعرة بــضعف الــراوي لذاتــه، وصــلاحية حديثــه للاعتبار، على أدنى الدرجات. قال الذهبي معلقا على قول أبي حاتم في "الوليد بن كثير بن سنان المزني": "شيخ يكتب حديثه" قال: قوله: يكتب حديثه، أي: ليس هو بحجة[219].

والثانيــة مــضافة إلى لفــظ تعــديل: كإضافتها إلى "حسَن الحديث" أو "صدوق"، فيكون المراد وجوبَ التحري لإثبات سلامة ما رواه من الخطأ والوهم وإثبات كونه محفوظاً. كقول أبي حاتم في"إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي": "يكتب حديثه، وهو حسن الحديث[220]. وفي التقريب: "صدوق يهم"[221].

والثالثــة مــضافة إلى عبــارة تجــريح: فمقتضى العبارة أن ذلك التجريح لا يبلغ بالراوي درجةَ من لا يعتبر به، فهو في عداد من يصلح حديثه في المتابعات والشواهد. كقول أبي حاتم في "إسماعيل بن مسلم المكي": "ضعيف الحديث، ليس بمتروك يكتب حديثه[222]. وقد ضعفه الذهبي وابن حجر.

فلا ينبغي أن تتجاوز هذه العبارة الدلالة على أن الراوي يكتب حديثه للاعتبار، حتى يرتفع أمرُه بوصف تعديلٍ يصير معه إلى الاحتجاج.

---

(٢١٩) المصدر السابق (٢/٣٨٥).

(٢٢٠) الجرح والتعديل (٢/١٤٨).

(٢٢١) التقريب (٢٧٤).

(٢٢٢) الجرح والتعديل (٢/١٩٩).

نتائج البحث والتوصيات

بعد هذا الجمع لعبارات التعديل التي خالف بها بعض الأئمة دلالتها عند جمهور المحدثين، فكانت بمنزلة اصطلاح خاص بهم، وإماطة اللثام عن تلك العبارات عند كل إمام على حدة، وبيان مراده منها، أرى من المفيد أن أبرز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في بحثي هذا، وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- تسليط الضوء على لون جديد من ألوان التعديل.
- بالرغم من استخدام الأئمة النقاد في الكشف عن حال الرواة ألفاظا دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة، تعارف عليها العلماء ووضعوها ضمن مراتب محددة لها أثر كبير في نقد أسانيد الحديث، إلا أن بعض الأئمة النقاد خالفوا جمهور المحدثين في دلالتها عندهم، فكانت بمنزلة اصطلاح خاص بهم.
- إن تحديد المراد من عبارات أئمة الجرح والتعديل أمر غاية في الأهمية، إذ من دونه يقع الخلل في الحكم على الراوي، وبالتالي: الحكم على الحديث.
- تباينت استعمالات العلماء لبعض العبارات الخاصة بين المتأخرين والمتقدمين.
- قد يستعمل النقاد العبارة الخاصة عندهم في أكثر من معنى، كما أن بعض النقاد قد يكون مذهب الجمهور هو الغالب في استعماله للعبارة الخاصة.
- يجب التفريق بين الألفاظ والعبارات المفردة والمكررة والمركبة سواء كانت تركيبا جزئيا أو كليا لاشتمالها على ما يصرف معنى العبارة الخاصة عن معناها عند الجمهور، فقد تقترن العبارة بكلام يفيد معناها، وقد تكون مجرّدة من غير شيءٍ. أو توجد قرينة في السؤال أو في تصرف السائل أو في

المجلس تقتضي منه ذلك العدول، أو أن يكون الناقد متشددا في إطلاق التوثيق

- بعض الألفاظ يحتاج إلى استقراء تام من اجل أن نضع لذلك قاعدة مضطرة.
- الأئمة الكبار دون غيرهم كانوا أكثر استخداماً لهذا الأسلوب، ويرجع ذلك إلى كبير تجربتهم وسعة اطلاعهم على أحوال الرواة، وإلى تضلعهم في علم الجرح والتعديل، بحيث أصبح لكل منهم ألفاظ وإشارات خاصة به.
- أكثر من استخدمه من هؤلاء الأئمة وصف بالتشدد.
- أغلب ما يوجد تفسير المراد بتلك العبارات الخاصة عن طريق تلامذة أولئك النقاد، وخصوصا في كتب السؤالات منه في غيرها من كتب النقد. إذ إن أكثر ما استخدم هذا الأسلوب في إجابة الأئمة النقاد عن أسئلة تلامذتهم.
- انتشر هذا اللون في تعديل الرواة في بداية القرن الثاني، وقوي واشتد في القرن الثالث وضعف في القرن الرابع.

ثانياً: التوصيات:

- الدعوة إلى الاهتمام بهذا اللون من ألوان الجرح والتعديل، وتخصيص الدراسات في ذلك.
- العناية بمعرفة عبارات أئمة الجرح والتعديل، والوقوف على المدلولات والاعتبارات التي يراعونها في قول الألفاظ
- البحث جديد في موضوعه، ولهذا أوصي الباحثين بالاشتغال في أبحاث أخرى على نفس المنوال، كالبحث في ألفاظ الجرح.
- حث الكليات الشرعية على تخصيص حصص تدريبية لمعرفة مصطلحات الأئمة النقاد الخاصة التي خالفوا في دلالتها جمهور المحدثين لفظاً ودلالة، فكانت بمنزلة اصطلاح خاص بهم.

- جمع تلك المصطلحات الخاصة، سواء التي بالجرح أو التعديل في مصنف مستقل مع شرح هذه الألفاظ وبيان مرتبتها.
- ضرورة تحقيق كتب الرجال تحقيقاً علمياً، والاعتناء بضبط النص وأسماء الرواة، لأن بعض كتب الرجال المطبوعة فيها تحريف كثير يجعل الباحث يشك في كثير من الأحيان في بعض النقول.
- حث طلبة الدراسات العليا في البحث في كتب الجرح والتعديل عن الإشارات والحركات والألفاظ غير المتداولة، ووضع كل عبارة في المرتبة المشابهة لها جرحاً أو تعديلاً.

هذه بعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة التي تُعد محاولة متواضعة وخطوة أولى في سبيل التعرف على لون جديد من ألوان التعديل. وعلم الله أنني بذلت جهدي في هذه الدراسة، والتي أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعلها خالصة لوجهه، وأن ينفع بها الإسلام والمسلمين. هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١- الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية.

٢- الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٣- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: تأليف: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥- بيـان الـوهم والإبهـام في كتـاب الأحكـام: أبـو الحـسن علـي بـن محمـد بـن عبدالملك بـن القطـان الفاسـي، تحقيـق: د. الحـسين آيـت سـعيد ، دار طيبـة ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦- التاريخ ليحيى بن معين برواية الـدوري: يحيـى بـن معـين، تحقيـق: د. أحمـد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧- تـاريخ أبـي زرعـة الدمـشقي: عبـد الـرحمن بـن عمـرو الدمـشقي، تحقيـق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨- تــاريخ أسمــاء الثقــات: أبــو حفــص عمــر بــن شــاهين، تحقيــق: صــبحي الــسامرائي، الــدار الــسلفية، الكويــت، الطبعــة الأولى، ١٤٠٤ هــ - ١٩٨٤م.

٩- تـاريخ بغـداد: تـأليف: أحمـد بـن علـي الخطيـب البغـدادي، تـصوير، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، مؤسسة الكتب الثقافيـة، بيروت.

١١- تاريخ مدينة دمشق وذكـر فضلها وتـسمية مـن حلـها مـن الأماثـل أو اجتـاز بنواحيهـا مـن وارديهـا وأهلـها: علـي بـن الحـسن بـن عـساكر. تحقيـق علـي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.

١٢- تتمة طبقات ابن سعد: محمد بن سعد الزهري، تحقيق السليمي، مكتبة الصديق، الطائف، ١٩٩٣م.

١٣- تحريــر تقريــب التهــذيب: د. بــشار عــواد معــروف، وشــعيب الأرنــؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٤- تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ٢٠٠٤م.
١٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي تحقيق: عبد الوهاب عبداللطيف، دار الفكر، بيروت.
١٦- تذكرة الحافظ: شمس الدين الذهبي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
١٧- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: عياض بن موسى السبي، تحقيق: أحمد بن بكير، مكتبة دار الحياة، بيروت.
١٨- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
١٩- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م.
٢٠- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٢١- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، محمد عبدالرزاق حمزة. دار الكتب السلفية - القاهرة.
٢٢- تهذيب التهذيب: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصوير، دار صادر، بيروت، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.
٢٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبدالرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٤- الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٢٥- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: ابن أبي الوفاء، الحنفية، الطبعة الأولى - الهند.

٢٦- دراسات في الجرح والتعديل: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الجامعة السلفية الهند، ١٩٨٣م.

٢٧- دراسات في منهج النقد عند المحدثين: محمد على قاسم العمري، دار النفائس. الأردن.

٢٨- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد بن الحافظ محمد عبد الحليم اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة قرطبة، حلب. ١٩٦٣م.

٢٩- سؤالات البرقاني للدارقطني: تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، لاهور، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٠- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى ابن معين: تأليف: إبراهيم بن عبدالله الختلي تحقيق: د. أحمد محمد سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣١- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبه لعلي بن المديني: محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: موفق بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٢- شرح التبصرة والتذكرة: محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣- شرح علل الترمذي: ابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ.

٣٤- الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٣٥- العلل ومعرفة الرجال: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، رواية ابنه عبدالله بن أحمد عنه، نشر: د. طلعت فرح ود. إسماعيل الجراح، أنقرة، طبعة ١٩٦٣م.

٣٦- علل الحديث ومعرفة الرجال: علي بن عبدالله بن جعفر بن المديني، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٧- علوم الحديث لابن الصلاح: عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٨- ألفاظ الجرح وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منهما على حال الراوي والمروي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤هـ - ١٤٢٥م.

٣٩- الفتاوى الكبرى: أحمد بن تيمية، تقديم: حسنين محمد مخلوف، تصوير دار المعرفة. بيروت.

٤٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، بعناية: عبدالعزيز بن باز ومحمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٤١- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين السخاوي، تحقيق: صلاح محمد عويضة، توزيع دار أحد.

٤٢- قواعد في علوم الحديث: ظفر التهانوي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٤م.

٤٣- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: لجنة من المختصين، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٤٤- الكفاية في علم الرواية: تأليف أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٤٥- لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٦- مباحث في علم الجرح والتعديل: قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٧- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

٤٨- المرسل الخفي: حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الرياض، ١٩٩٧م.

٤٩- معجم ألفاظ الجرح والتعديل: سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٧م.

٥٠- معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة: سيد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٧م.

٥١- معجم علوم الحديث: د. عبدالرحمن الخميسي، دار ابن حزم، بيروت ١٤٢١، ٢٠٠٧م.

٥٢- معجم المصطلحات الحديثية: سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٧م.

٥٣- معجم مصطلحات الحديث: محمد العظمي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٠م.

٥٤- المعرفة والتاريخ: يعقوب الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٥٥- مقدمة الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٥٦- منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق.

٥٧- الموقظة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٥٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٩- النكت على ابن الصلاح: محمد الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٨م.

٦٠- نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السنة المحمدية. القاهرة. ١٩٦٠م.

٦١- هدي الساري مقدمة فتح الباري: ابن حجر العسقلاني، إشراف: قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية بمصر، سنة، ١٣٨٠هـ.